



التعامل مع مرحلة جديدة خطيرة في شمال شرق سوريا

تقرير الشرق الأوسط رقم 190 | 5 أيلول/سبتمبر 2018

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

i..... الملخص التنفيذي.....	
1..... التعامل مع مرحلة جديدة خطيرة في شمال شرق سوريا	
1..... مقدمة I.....	
2..... مرحلة (زعزعة) الاستقرار	II.
2..... أ. السياسة الأميركية قبل وبعد التحول الذي أعلنه ترامب	
2..... 1. موازنة الأولويات.....	
2..... 2. عامل ترامب	
5..... 7. التأثير الأميركي على الأرض.....	
7..... 9. غلبة أشرار لصراع عنيف.....	
12..... دروس من عفرين	III.
12..... أ. تركيا تظهر قوتها في شمال سوريا	
14..... ب. مأزق وحدات حماية الشعب	
15..... ج. لا أجوية سهلة من دمشق	
18..... د. علامة استفهام روسية.....	
20..... بين دمشق والقامشلي: أزمة أمنية.....	IV.
20..... أ. اللامركزية والقطاع الأمني.....	
20..... 1. رؤية وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لسوريا ما بعد الحرب	
22..... 2. دمشق: الحكم المركزي، وضعف القانون	
24..... 3. مجال ضيق للمفاوضات.....	
25..... ب. كما في عفرين، فإن احتمال شن هجوم تركي ما زال قائماً.....	
27..... تحاشي وقوع حرب جديدة	V.
27..... أ. خط مسار إلى الأمام	
28..... ب. المكونات المحتملة لترتيب مقبول لجميع الأطراف في شمال شرق سوريا	
30..... الخلاصة.....	V.
الملاحق	
31..... أ. خريطة المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.....	
32..... ب. p عن مجموعة الأزمات الدولية.....	
33..... ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015.....	
35..... د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية.....	

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ في آذار/مارس 2018، أعلن الرئيس دونالد ترامب اعتزامه سحب القوات الأميركية من شمال شرق سورية وعلق تمويل برامج تحقيق الاستقرار في المنطقة. كبار مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية قدموا وجهات نظر متضاربة إلى حد ما. وقد أضافت هذه الرسائل المختلطة الصادرة عن واشنطن عنصر انعدام اليقين إلى وضع متقلب أصلاً.

ما أهمية ذلك؟ إن انسحاباً أميركياً متسرعاً من شمال شرق سورية من شأنه أن يطلق قوى متنافسة تتصارع لتحقيق الامتيازات. وتشمل هذه القوى وحدات حماية الشعب (وحلفاءها في قوات سورية الديمقراطية) المدعومة أميركياً، ونظام بشار الأسد مدعوماً بحلفائه، وتركيا. إن عدم وجود اتفاق مسبق متفاوض عليه يمكن أن يهدد بنشوء صراع متصاعد.

ما الذي ينبغي فعله؟ تتمثل أفضل فرصة لتحاشي الفوضى في شمال شرق سورية في التوصل إلى شكل من أشكال اللامركزية يتم التفاوض عليه بين وحدات حماية الشعب، ودمشق وأنقرة، بدعم من واشنطن وموسكو. لا ينبغي أن تقوم واشنطن بالانسحاب بشكل متسرع ولا أن تربط وجودها بمواجهة إيران. بدلاً من ذلك، ينبغي أن توفر لقوات سوريا الديمقراطية القدر اللازم من الوقت والمجال والنفوذ لإجراء المفاوضات.

الملخص التنفيذي

تدخل الحرب في شمال شرق سورية مرحلة جديدة. العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية باتت في مراحلها الأخيرة والتوترات بين القوى الخارجية تتصاعد، مع تفاؤل الرئيس بشار الأسد بإمكانية استعادة سيطرته. للجزء الأكبر من السنوات السبع الماضية، كانت مساحات واسعة في هذه المنطقة من بين الأكثر أماناً في البلاد؛ لكن يبدو أن المنطقة تصبح قابلة للانفجار على نحو متزايد، مع تهديد الولايات المتحدة بسحب قواتها العسكرية واستعداد القوى المتنافسة لمحاولة الاستفادة من ذلك. تتمثل أفضل فرصة لتجنب اشتعال الأوضاع من جديد في التوصل إلى اتفاق حول حكم لامركزي في شمال شرق سورية يستجيب للمخاوف الأمنية لتركيا المجاورة. ينبغي على واشنطن وموسكو أن تساعدا حلفاءهما في الحرب السورية على التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق قبل انسحاب القوات الأميركية.

منذ عام 2014، أدت عدة حملات شنت ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى تغيير التوازن الجيوسياسي في الشمال الشرقي. بدعم من الولايات المتحدة، سيطرت منظمة كردية اسمها وحدات حماية الشعب، مع حلفاء محليين تابعين لها في قوات سوريا الديمقراطية، على معظم الأراضي السورية التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية شرق الفرات. ونتيجة لذلك، تسيطر وحدات حماية الشعب على نحو 30% من سورية، بما في ذلك معظم نفطها، وجزء كبير من حدودها مع تركيا ومناطق واسعة تقطنها أغلبية عربية. أدت المكاسب التي حققتها وحدات حماية الشعب منذ عام 2015 إلى تدخل عسكري تركي، أولاً ضد تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الحدودية المتاخمة للمنطقة التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، وفي وقت سابق من هذا العام ضد وحدات حماية الشعب نفسها في عفرين في الشمال الغربي. في هذه الأثناء فرض نظام الأسد، بدعم قوي من روسيا وإيران، سيطرته على المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية غرب الفرات.

بين هذه المجموعة من اللاعبين الخارجيين في شمال شرق سورية وجوارها، تحتل الولايات المتحدة موقعاً محورياً؛ فهي توفر الاستقرار، لأنها تساعد على استعادة الخدمات الأساسية في المناطق التي تم انتزاعها من تنظيم الدولة الإسلامية وتردع المزيد من العمل العسكري من قبل تركيا أو نظام الأسد. لكنها تضيف أيضاً شيئاً من التقلب، لأن رسائل واشنطن حول نواياها غامضة جداً. حسب اليوم الذي يتم التحدث فيه ومن يتحدث، يمكن للإدارة الأميركية أن تشير إلى اعترافها بمغادرة سورية قريباً أو البقاء فيها إلى ما لا نهاية، ما لم، وإلى أن، تقلص إيران نفوذها الإقليمي بشكل جذري. أو أي شيء بين هذين النقيضين.

باعتبار وجود هذا الطيف الواسع من السياسات المحتملة، فإن المواقف المتطرفة على أي من الجانبين تبدو خطيرة على نحو خاص. يمكن للاستخدام المباشر للوجود الأميركي في سورية كأداة ضد إيران أن يشجع طهران على دعم هجمات متعمدة كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة كي تنسحب، تماماً كما فعلت في العراق. من ناحية أخرى، فإن الخروج بشكل متسرع يمكن أن يغرق شمال شرق سورية في حرب جديدة، مع محاولة أنقرة، أو دمشق، أو الميليشيات الحليفة لطهران أو مزيج من هذه القوى انتزاع الأرض والموارد من قوات سوريا الديمقراطية بعد انكشافها. قد يتبين أن الفوضى الناجمة عن ذلك ستكون مكلفة لجميع هؤلاء اللاعبين وأن تسمح لتنظيم الدولة الإسلامية أو جهاديين آخرين بإعادة فرض أنفسهم.

بعض المسؤولين الأميركيين يأملون أن تفضي النقاشات التي أطلقت مؤخراً بين دمشق ومجلس سوريا الديمقراطية، المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية، إلى اتفاق يجنب المنطقة صراعاً عنيفاً بين الجميع في مرحلة ما بعد الانسحاب. غير أن هناك عدة عوامل تشير إلى أن هذه الحصيلة غير مرجحة، على الأقل في الوقت الراهن.

أولاً، فيما يتعلق بالأسئلة المحورية حول كيف ومن قبل من ينبغي أن يحكم شمال شرق سورية، هناك في الوقت الراهن فجوات كبيرة بين الحد الأدنى الذي يمكن لوحدات حماية الشعب أن تقبله والحد الأقصى الذي يمكن لدمشق أن تتنازل عنه. تصر وحدات حماية الشعب على إجراء مراجعات دستورية من شأنها أن تمنح الشمال الشرقي درجة كبيرة من الحكم الذاتي، بما في ذلك المسؤولية عن الأمن المحلي. بينما أوضحت دمشق أنها تعترض إعادة فرض سيطرتها الكلية، بما في ذلك في القطاع الأمني. وهي مستعدة لمناقشة إصلاحات على نطاق أضيق لكن ليس الحكم الذاتي المحلي الواسع الذي تطالب به وحدات حماية الشعب.

ثانياً، تعتقد دمشق أن الوقت لصالحها، بفضل مكاسبها العسكرية في مناطق أخرى واحتمال حدوث انسحاب أميركي مبكر وغير مشروط. وطالما تترقب فرصة لفرض جميع مطالبها بالقوة، ليس هناك ما يدعوها لتقديم تنازلات كبيرة وبعيدة المدى. وحدات حماية الشعب، من جهتها، تصر على أنها ستدافع عن نفسها في حال

شن النظام هجوماً عليها ولن تستسلم كما فعلت قوى المعارضة في مناطق أخرى من سورية. لكن في هذه الأثناء، فإنها هي أيضاً تبقى متفائلة بأن موقف واشنطن سينحول في النهاية لصالحها.

ثالثاً، حتى لو توصلت وحدات حماية الشعب ودمشق إلى اتفاق، فإن تركيا قد تجد سبباً كي تتدخل عسكرياً إذا ترك انسحاب أميركي سريع شمال شرق سورية عرضة للصراع بين مختلف القوى. أنقرة لا يعجبها الوضع الراهن على الإطلاق لكنها تسعى أيضاً لتحاشي سيناريوهين بديلين: السيناريو الأكثر أهمية والمتمثل في توصل إلى صفقة بين وحدات حماية الشعب ودمشق تلف بعلم الدولة السورية قوات ترى أنقرة أنها جزء لا يتجزأ من حزب العمال الكردستاني لكنها تخشى أيضاً تقدماً عسكرياً تحرزه دمشق وحلفاؤها يوسع نفوذ الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران على طول الحدود الجنوبية لتركيا. نظرياً، يمكن لروسيا، التي سيزداد نفوذها بعد رحيل الولايات المتحدة، أن تردع تكرار عملية عفرين؛ لكن من الناحية العملية، وكما تبين في عفرين، فإن أولويات موسكو الجيوسياسية يمكن أن تقنعها بعدم فعل ذلك.

باختصار، فإن ربط الوجود الأميركي المفتوح بأجندة طموحة معادية لإيران أمر خطير، كما أن الانسحاب بشكل غير مشروط من شأنه أن يطلق صراعاً مجنوناً على السيطرة. ينطوي كل من السيناريوهين على مخاطر وأثمان لجميع القوى المعنية.

يتمثل المسار الأكثر أماناً نحو حصيلة أفضل في التوصل إلى اتفاق بين وحدات حماية الشعب ودمشق على حكم لا مركزي يكون مقبولاً لأنقرة أيضاً، قبل إجراء انسحاب أميركي تدريجي ومشروط. يمكن أن يشمل الاتفاق استعادة سيطرة الدولة السورية على حدودها الشمالية؛ وتقويض الأمن المحلي في الشمال الشرقي (باستثناء الحدود نفسها) للقوات المرتبطة بوحدات حماية الشعب التي تمارس حالياً السيطرة محلياً؛ وإدماج تلك القوى رسمياً داخل الدولة السورية؛ وعودة المؤسسات الإدارية المدنية للدولة. من الممكن أن تساعد بعض الضمانات المقدمة بحكم الأمر الواقع من قبل واشنطن وموسكو في التوصل إلى تفاهم وإلى تحاشي اندلاع العنف مرة أخرى. كما يمكن للانخراط الأميركي الفعال أن يكون ضرورياً لتشجيع خطوات إضافية تتخذها وحدات حماية الشعب لتهدئة مخاوف أنقرة وبالتالي تقليص خطر القيام بعمل عسكري تركي.

بروكسل/أنقرة/واشنطن، 5 أيلول/سبتمبر 2018

التعامل مع مرحلة جديدة خطيرة في شمال شرق سوريا

I. مقدمة

بين عامي 2015 و2018، وسّع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وجناحه العسكري، وحدات حماية الشعب (YPG)، بشكل كبير المنطقة التي يسيطران عليها في شمال شرق سوريا، وبشكل يتجاوز المناطق ذات الأغلبية الكردية التي يحكمونها منذ العام 2012. بدعم من القوات الجوية والخاصة الأميركية، انتزعت قوات سوريا الديمقراطية من تنظيم الدولة الإسلامية تقريباً جميع المناطق التي كان الجهاديون يسيطرون عليها شرق نهر الفرات، بما في ذلك أكبر حقول النفط السورية، إضافة إلى مدينتي منبج والطبقة على الضفة الغربية للنهر.

خصوصاً وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ردوا على ذلك؛ فأطلقت تركيا هجوماً ناجحاً داخل الشمال السوري، بالتعاون مع حلفائها في المعارضة السورية المسلحة: ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2016، لقطع الطريق على وحدات حماية الشعب ومنعها من وصل المناطق التي تسيطر عليها في الشمال الشرقي بعفرين في الشمال الغربي؛ وفي عفرين نفسها في مطلع العام 2018، فطردت وحدات حماية الشعب وبسطت السيطرة التركية عليها. النظام السوري، من جهته، سرّع عملياته ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2017. بدعم جوي من روسيا وبمساعدة من الميليشيات المدعومة من إيران على الأرض، سارع النظام إلى بسط سيطرته على المنطقة التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر عليها غرب الفرات.

المنطقة التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا كبيرة لكنها هشّة، كما اتضح ذلك من خسارتها لعفرين. إن وجود القوات الأميركية يردع الهجمات من أنقرة أو دمشق. لكن مع وصول العمليات المدعومة أميركياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى نهايتها ووسط إشارات متناقضة من واشنطن حول أهداف ومدة استمرار دورها في سوريا، يبدو المستقبل غامضاً – وقد يكون دموياً.

يحلل هذا التقرير مرحلة جديدة من الصراع في شمال شرق سوريا. ويعالج الخطر الناشئ المتمثل في التصعيد العنيف ويخرج بتوصيات لوضع بنية لمفاوضات تهدف إلى تحاشي وقوع هذا التصعيد. ويستند التقرير بشكل أساسي إلى أبحاث أجريت في سوريا وتركيا، بما في ذلك ثمان زيارات إلى شمال شرق سوريا بين كانون الأول/ديسمبر 2015 وتموز/يوليو 2018. كما يتضمن أبحاثاً أجريت في واشنطن وموسكو وبيروت، ويبنى على التقارير والإحاطات السابقة لمجموعة الأزمات حول شمال شرق سوريا.

II. مرحلة (زعزعة) الاستقرار

أ. السياسة الأميركية قبل وبعد التحول الذي أعلنه ترامب

في تعليقات غير مكتوبة في خطاب ألقاه في 30 آذار/مارس 2018، تفيد بأن الولايات المتحدة ستغادر سوريا "قريباً جداً"، وفي اجتماعات لاحقة مع موظفي الإدارة العاملين في مجال الأمن القومي، أشار الرئيس دونالد ترامب إلى تحول عن السياسة التي كانت قد أعلنتها إدارته حيال سوريا قبل شهرين. رغم أن استمرار قابلية تلك السياسة للتطبيق أمر غير مؤكد، فإن عناصرها الرئيسية كانت تشكل نقاطاً تحظى بإجماع نسبي بين المسؤولين الرئيسيين قبل التغييرات التي جرت أخيراً لطواقم الإدارة الأميركية. قد تستمر هذه النقاط في تشكيل الدعامات الرئيسية للسياسة الأميركية إذا قرر الرئيس تغيير مساره مرة أخرى.¹

1. موازنة الأولويات

كما ورد في خطاب ألقاه وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون في 17 كانون الثاني/يناير، فإن السياسة الأميركية حيال سوريا في مطلع العام 2018 ارتكزت على نية الولايات المتحدة البقاء إلى أمد غير محدود في المناطق التي ساعدت قوات سوريا الديمقراطية على انتزاعها من تنظيم الدولة الإسلامية في شمال وشرق سوريا. وصورت وجودها على أنه يهدف أساساً إلى دعم العمليات ضد ما تبقى من تنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق الاستقرار في المناطق التي تمت السيطرة عليها لمنع عودة الجهاديين. ولتحقيق تلك الغايات، ستستمر الولايات المتحدة بتدريب القوات المحلية (بالتكيز على الإمساك بالأرض والقيام بأعمال الشرطة) وستعزز الأشكال الأخرى للمساعدة "تحقيق الاستقرار" – بما في ذلك نزع المتفجرات وإزالة الأنقاض، واستعادة الخدمات الأساسية والتنسيق مع هيئات الحكم المحلي. لكن الجدير بالملاحظة أن تلك السياسة دعت أيضاً إلى استخدام الوجود الأميركي لتحقيق أهداف أخرى، مثل تحقيق عملية انتقال سياسي أوسع في سوريا، بما في ذلك رحيل بشار الأسد، واحتواء النفوذ الإيراني.²

تعدّ تطبيق سياسة الإدارة بسبب الإشارات المتضاربة والغضب المتصاعد في أنقرة وفي المعسكر الداعم للنظام على حد سواء – ولأسباب محددة.³ المكون الرئيسي في قوات سوريا الديمقراطية - وحدات حماية الشعب – يحتفظ بعلاقات تنظيمية وشخصية وأيديولوجية عميقة بحزب العمال الكردستاني، المستمر منذ عقود بتمرد مسلح ضد الدولة التركية؛ والذي تصنفه تركيا، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية. كانت أنقرة تأمل بأن واشنطن ستخفض دعمها لقوات سوريا الديمقراطية بعد السيطرة على الرقة

¹ عند وقت نشر هذا التقرير، كان لا يزال من غير الواضح كيف سيؤثر استبدال وزير الخارجية ريكس تيلرسون بمايك بومبيو ومستشار الأمن القومي ه. ر. ماكماستر بجون بولتون، وكذلك تعيين مسؤولين جدد في وزارة الخارجية للتعامل مع الملف السوري، على مقاربة الولايات المتحدة للحرب.

² خطاب تيلرسون متوافر على الموقع: www.youtube.com/watch?v=8BTnSluteEA. انظر أيضاً إفادة المكلف بمهام مساعد وزير الخارجية ديفيد ساترفيلد في 11 كانون الثاني/يناير 2018 أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ. مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين ومسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، واشنطن وشمال سوريا، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2018. سبق الانطلاقة العلنية للسياسة بشهور نقاش داخل الإدارة، حيث شرح مسؤولون أميركيون كبار نقاطها الرئيسية في الأسابيع السابقة. نقلت السياسة مقاربة الإدارة إلى مرحلة جديدة بعد انتهاء العمليات الرئيسية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك بعض التحديات التي وردت في إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 53، **محاوية تنظيم الدولة الإسلامية: الطريق إلى الرقة وما بعدها**، 28 نيسان/أبريل 2017. بعد شهر من خطابه، أعلن تيلرسون تخصيص دعم أميركي بقيمة 200 مليون دولار للمساعدة في تحقيق الاستقرار في المناطق السورية التي تم انتزاعها من تنظيم الدولة الإسلامية؛ ثم جمد الرئيس ترامب هذا التمويل في آذار/مارس 2018. انظر، U.S. Department of Defense، *press release No: NR-013-18*, 17 January 2018. See also Liz Sly, "U.S. backpedals on new Kurdish force as Turkey prepares for war", *Washington Post*, 18 January 2018.

³ في 13 كانون الثاني/يناير 2018، استخدم متحدث عسكري أميركي مصطلح "قوات أمن الحدود" بالإشارة إلى أفراد قوات سوريا الديمقراطية والمجندين المحليين الذين يتلقون تدريباً وأشكال دعم أخرى من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتأمين المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في وادي نهر الفرات على طول الحدود التركية العراقية. بالنظر إلى استمرار غضب أنقرة حيال دعم واشنطن لوحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، فإن الإيحاء بأن الولايات المتحدة ستعزز قوة وشرعية سيطرة هذه المجموعات على الحدود التركية – السورية وضعت ملحاً على الجرح. انظر Joanne Stocker, "Coalition retraining 15,000 veteran SDF fighters to serve as Syrian border force", *Defense Post*, 13 January 2018. انظر أيضاً، "New U.S.-backed 'border force' in Syria infuriates Ankara, Damascus", Reuters, 15 January 2018. أوضحت إدارة ترامب لاحقاً أن دعمها كان يهدف إلى تعزيز قدرات القوات المحلية لتأمين المناطق التي انتزعت من تنظيم الدولة الإسلامية، وليس لتأسيس "جيش جديد" أو "قوة حرس حدود" تقليدية". انظر البيان الصحفي لوزارة الدفاع الأميركية رقم: NR-013-18، 17 كانون الثاني/يناير 2018. انظر أيضاً Liz Sly, "U.S. backpedals on new Kurdish force as Turkey prepares for war", *Washington Post*, 18 January 2018.

والمدن الأخرى التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة.⁴ من جهتهم، فإن دمشق وداعميها الرئيسيين، إيران وروسيا، يعتبرون الوجود العسكري الأميركي غير محدود الأمد تهديداً استراتيجياً، بالنظر إلى الأهداف الأميركية المعلنة المتمثلة في رحيل الأسد واحتواء النفوذ الإيراني.⁵ بعد ثلاثة أيام فقط من خطاب تيلرسون، أطلقت تركيا وحلفاؤها في المعارضة السورية المسلحة هجوماً ضد وحدات حماية الشعب في عفرين (انظر أدناه)؛ وصفت كل من تركيا وروسيا الهجوم بأنه أتى نتيجة للسياسة التي أعلنتها الولايات المتحدة حديثاً.⁶ جدير بالذكر أنه ومنذ إعلان الولايات المتحدة، شهد شمال شرق سوريا أيضاً تصعيداً في محاولات الاغتيال التي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها ضد شخصيات داخل قوات سوريا الديمقراطية والجهات المتحالفة معها؛ والتي أودت إحداها بحياة مسؤول كبير يعمل على بناء هيئات الحكم المحلي في الرقة والمناطق الأخرى ذات الأغلبية العربية التي استعبدت من تنظيم الدولة.⁷ مع تحقيق تركيا للتقدم ضد وحدات حماية الشعب في عفرين، ضاعفت الضغوط على واشنطن بالتهديد بتوسيع عملياتها إلى منبج، وهي مدينة متنازع عليها تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية غرب الفرات كانت الولايات المتحدة قد ساعدت في انتزاعها من تنظيم الدولة في العام 2016 ولا تزال تحتفظ بوجود عسكري فيها. كان الهجوم العسكري على منبج سينقل الأزمة بين حليفين في حلف شمال الأطلسي إلى مستويات أخطر وسيؤدي إلى مشاكل إنسانية وسياسية وأمنية كبيرة داخل منطقة نفوذ الولايات المتحدة في سوريا.⁸

⁴ للمزيد حول حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، والسياسة التركية حيال الأخير في سوريا، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 176، خيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء في شمال سوريا، 4 أيار/مايو 2017، وإحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 49، خطوات نحو تحقيق الاستقرار على حدود سوريا الشمالية، 8 نيسان/أبريل 2018.

⁵ على حد تعبير الرئيس الإيراني حسن روحاني: "الخطة الجديدة التي يفكر بها الأميركيون بشأن سوريا تشكل انتهاكاً للقوانين الدولية ومؤامرة على سيادة وأمن سوريا والمنطقة". رويترز، 16 كانون الثاني/يناير 2018. انظر أيضاً بيان وزارة الخارجية السورية، المتوافر على الموقع sana.sy/en/?p=124718 و "Exclusive: US special forces 'operating illegally' in Syria", Euronews, 16 February 2018.

⁶ لم يكن التطبيق غير الناجح للسياسة الأميركية العامل الرئيسي الذي أدى إلى الهجوم التركي، لكنه قد يكون ساعد على إطلاق شرارته الأولى؛ إذ كانت التهديدات والتحضيرات التركية لمهاجمة عفرين قد بدأت قبل الملاحظة المتعلقة بـ "قوات أمن الحدود" في 13 كانون الثاني/يناير المذكورة أعلاه، لكنها تصاعدت وتسارعت مباشرة بعد ذلك. أخفق خطاب تيلرسون في 17 كانون الثاني/يناير الذي شرح فيه السياسة الأميركية الأوسع حيال سوريا، وكذلك اجتماعاً عقده مع نظيره التركي والبيانات العلنية التي أصدرتها إدارة ترامب والتي تقيد بالتراجع عن الإشارة إلى القوات الحدودية، أخفقت في تهدئة أنقرة، التي أرسلت رئيس الأركان التركي ومدير المخابرات إلى موسكو في 18 كانون الثاني/يناير لتأمين موافقتها على الهجوم. انظر تعليقات وزير الخارجية سيرغي لافروف حول عفرين في 15 كانون الثاني/يناير و 20 شباط/فبراير 2018، متوافرة على الموقع: <http://tass.com/politics/985100> و www.mid.ru/en/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/3086927.

انظر أيضاً "Erdogan says Turkey must clear Syria's Afrin of YPG militia", Reuters, 17 November 2017.

⁷ لعب ذلك المسؤول، عمر علوش، دوراً محورياً في تأسيس مجالس الحكم المحلي في تل أبيض، ومنبج والرقة، وشكل صلة وصل حيوية بين هيكلية السلطة في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وأعضاء المجالس المحلية والوجهاء. ملاحظات لمجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، آذار/مارس 2017-كانون الثاني/يناير 2018. اغتيل هذا القائد في منزله في تل أبيض ليلة 14 آذار/مارس 2018. ويشمل المسؤولون المحليون الآخرون والمسؤولون في قوات سوريا الديمقراطية الذين استهدفوا بمحاولات اغتيال عام 2018 في المناطق ذات الأغلبية العربية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية إبراهيم حسن، وهو عضو بارز في مجلس مدينة الرقة وأصيب بجرح خطير في محاولة اغتيال في 11 كانون الثاني/يناير؛ وشيروان درويش، المتحدث باسم مجلس مدينة منبج الذي جرح في محاولة اغتيال في آذار/مارس. لا تزال الأطراف المسؤولة عن هذه المحاولات غير معروفة؛ لكن يشك المسؤولون المحليون والمحللون الناشطون في شمال شرق سوريا بأنها قد تكون ذات صلة بجهود تعزيز الاستقرار التي تدعمها (بشكل منفصل) "أنقرة ودمشق"؛ وقد تكون خلافاً لتنظيم الدولة الإسلامية متهمه أيضاً. مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير-أيار/مايو 2018. لمعلومات إضافية، انظر Ammar Hamou, Mohammad Abdulsattar Ibrahim and Tariq Adely, "Leading Raqqa official dies amidst string of assassinations", Syria Direct, 2 May 2018.

⁸ يشمل مجال نفوذ الولايات المتحدة المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية شمال غرب سوريا. في جزء كبير من هذه المنطقة، يشكل نهر الفرات خط "منع الصراع" الذي يفصل المناطق التي تنشط فيها القوات الأميركية البرية والجوية (شرق النهر) عن تلك التي تحتفظ روسيا بوجود فيها وتسيطر على سماتها (غرب النهر). كما تؤكد تركيا على أهمية نهر الفرات كخط فاصل؛ فقيل تدخلتها العسكرية المباشرة، تطلعت إلى واشنطن لاحتواء وحدات حماية الشعب شرق النهر، خشية أن المكاسب التي ستحققها غرب النهر ستمكن قوات حماية الشعب من بناء حزام متصل لسيطرتها على الحدود يربط بين الشمال الشرقي وعفرين. في ذلك السياق، عارضت أنقرة في البداية قرار واشنطن بدعم هجوم قوات سوريا الديمقراطية على منبج التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وهي مدينة ذات أغلبية عربية غرب النهر. إلا أن تركيا قبلت بحدوث الهجوم في النهاية، وحصلت في المقابل على تلميحات من إدارة أوباما بأن وحدات حماية الشعب ستسحب إلى الضفة الشرقية وستترك منبج تحت السيطرة المحلية في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية هناك. لم يتم الوفاء بذلك التعهد بشكل كامل وذو معنى، واحتفظت وحدات حماية الشعب بالسيطرة بالتعاون مع شركاء محليين. وقد ظلت مسألة منبج موضع توتر في العلاقات التركية - الأميركية منذ ذلك الحين، حيث تهدد تركيا بشكل منتظم بالمهاجمة وتقوم الولايات المتحدة بنشر جنودها لردع عمل عسكري تركي. للمزيد، انظر إحاطة مجموعة الأزمات، محاربة تنظيم الدولة الإسلامية: الطريق إلى الرقة وما بعدها وتقرير مجموعة الأزمات، خيار حزب العمال الكردستاني المنذر

بدلاً من السماح بتصاعد التوترات، اتخذت واشنطن خطوات لتحسين علاقاتها مع تركيا، أو على الأقل الحد من الأضرار. كان رد فعلها على هجوم عفرين خافتاً، حيث اقتصر على توجيه الانتقاد والتعبير عن المخاوف، لكن لم تتم ممارسة ضغط حقيقي.⁹ بدلاً من ذلك، ركزت الولايات المتحدة على منع شن هجوم تركي آخر على منبج؛ وأكدت وجودها العسكري في المدينة كقوة رادعة، لكنها أيضاً أطلقت مفاوضات مع أنقرة لمعالجة بعض هواجس تركيا في منبج، بما في ذلك الوعد الأميركي في العام 2016 الذي لم يتم الوفاء به بانسحاب وحدات حماية الشعب من المدينة بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة هناك.¹⁰ في 4 حزيران/يونيو 2018، أعلن الجانبان "خارطة طريق" لتحديد وتنفيذ ترتيبات أمنية وترتيبات حكم متفق عليها في منبج، رغم أن تفاصيل رئيسية ظلت دون تسوية عند وقت نشر هذا التقرير.¹¹

كان المنطق الأولي وراء مقارنة واشنطن الحذرة حيال عفرين ومنبج واضحاً؛ حيث إن تحقيق أهداف الإدارة في سوريا (كما وردت في خطاب تيلرسون) سيتطلب تقديم دعم مستمر لقوات سوريا الديمقراطية وإعادة تأهيل العلاقات الأميركية مع أنقرة. واشنطن ترى الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية ضرورية لمتابعة العمليات ضد بقايا تنظيم الدولة، والتحوط ضد عودة ظهور الجهاديين في المناطق "المحررة"، وإبقاء السيطرة على الموارد والأراضي شرق نهر الفرات لمنع القوى المدعومة إيرانياً من تحقيق المكاسب وبالتالي الاحتفاظ بالنفوذ في المفاوضات النهائية مع المعسكر الداعم للنظام.¹²

في الوقت نفسه، فإن واشنطن تعتبر التعاون مع أنقرة أمراً محتملاً. تصاعدت التوترات بين الجانبين في آب/أغسطس 2018، مع تصعيد ترامب للضغط الاقتصادي على أنقرة بعد أن أخفقت جولة من المفاوضات في تأمين إطلاق سراح قس أميركي مسجون في تركيا.¹³ في حين أن حصيلة ذلك النزاع متعدد الأوجه لم

بالسوء في شمال سوريا، مرجعان سابقان. انظر أيضاً Colin Kahl, "The United States and Turkey are on a collision course in Syria", *Foreign Policy*, 12 May 2017.

⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، شباط/فبراير 2018. انظر، على سبيل المثال، بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية هنر ناورت في 21 كانون الثاني/يناير 2018.

¹⁰ انظر Karen DeYoung, "Biden warns Kurds not to seek separate enclave on Turkish-Syrian border", *Washington Post*, 24 August 2016.

¹¹ تحدد خارطة الطريق عدة مراحل، يتم التفاوض عليها وتنفيذها بالتفصيل خطوة خطوة. وتشمل جدولاً زمنياً أولياً للقيام بذلك، لكنها تشترط (بإصرار من الولايات المتحدة) أن يخضع التنفيذ الفعلي للظروف على الأرض. لم يتم تحديد تفاصيل أساسية تتعلق بالشكل النهائي للحكم المحلي بعد، لكن النتيجة الأكثر رجحاناً هي أن يتم تعديل المجلسين العسكري والمدني في منبج (وربما إعادة تسميتهما) لإقصاء كوادر وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي (خصوصاً أولئك الذين ليسوا من منبج) وإدماج بعض حلفاء تركيا من منبج الذين يقيمون حالياً خارجها. وركزت المراحل الأولى لخارطة الطريق على تأسيس آلية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا لتسيير الدوريات؛ وعند وقت نشر هذا التقرير، كانت القوات التركية والأميركية قد بدأت بتسيير دوريات منسقة ومتوازية على جانبي الخط الفاصل بين قوات درع الفرات المدعومة تركيا ومنبج التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وكانتا تحضران لتسيير دوريات مشتركة في النهاية. الخطوة التالية على جدول الأعمال تتمثل في عملية فحص تحدد الأشخاص الذين ينتمون إلى وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الذين سيتم إقصاؤهم عن هيئات الحكم المحلي وقوات الأمن، وأيضاً تحديد حلفاء تركيا من منبج الذين سيسمح لهم بالانضمام. عند وقت نشر هذا التقرير بدأ جميع الأطراف (تركيا، والولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي لا يشارك مباشرة في المفاوضات) مرتاحون بشكل معقول للتقدم الذي حققه المحادثات. لكن لا يزال هناك عقبات رئيسية، حيث إن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يتوقعان الاحتفاظ ببعض النفوذ على منبج والوصول إليها بشكل أكبر مما يمكن لتركيا أن تقبله. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، وأترك ومن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، واشنطن، أنقرة وشمال سوريا، حزيران/يونيو-تموز/يوليو 2018.

¹² يعتبر قادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وبعض مسؤولي إدارة ترامب سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على معظم النفط السوري أداة ضغط مهمة على دمشق التي تعاني من قلة الموارد المالية، خصوصاً عندما يأتي ذلك مصحوباً بإصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على جعل تمويل إعادة الإعمار مشروطاً بتنفيذ الحل السياسي طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا وواشنطن، أيلول/سبتمبر 2017 - شباط/فبراير 2018. للمزيد حول تفكير بعض الأجنحة داخل الإدارة الأميركية، انظر Michael Weiss and Hassan Hassan, "Here's what the Trump administration is really plotting in Syria", *The Daily Beast*, 3 April 2018. تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2254 في كانون الأول/ديسمبر 2015؛ ويعد الوثيقة الأساسية التي تعرّف تفويض جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتسيير نهاية تفاوضية للصراع. وهو يدعو إلى تأسيس هيئة حكم انتقالي، ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة (يشارك فيها السوريون في الخارج)؛ لكن عملياً تراجع التأكيد على تأسيس هيئة حكم انتقالي مع اكتساب النظام لليد العليا عسكرياً. يركز المبعوث الخاص حالياً على إطلاق المفاوضات بشأن الدستور. جدير بالذكر، أن تركيا نجحت حتى الآن في منع وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي/قوات سوريا الديمقراطية من المشاركة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة. القرار متوافر على الموقع <https://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.htm>.

¹³ في 1 آب/أغسطس، فرضت إدارة ترامب عقوبات على وزارتي العدل والداخلية وجمدت أصولهما بسبب دورهما في اعتقال واحتجاز القس الأميركي أندرو برونسون. في 10 آب/أغسطس، رفع ترامب الرسوم المفروضة على منتجات الألمنيوم والحديد التركية إلى 20 و50% على التوالي. فاقمت هذه الإجراءات المشاكل الاقتصادية التركية القائمة أصلاً. انخفضت قيمة الليرة التركية بشكل حاد، فخرست نحو 40% من قيمتها بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2018. انظر Natasha Turka, "Turkish lira recovers sharply against the dollar after record nosedive", CNBC, 14 August 2018.

تكن قد اتضحت بعد عند وقت نشر هذا التقرير، ينبغي أن يكون لدى كلا الطرفين العديد من الدوافع لتجنب نشوء حلقة مفرغة بينهما واستئناف الجهود لإصلاح العلاقات. بالنسبة لواشنطن، تشمل هذه الدوافع حقيقة أن نفوذ تركيا في شمال شرق سوريا يجعل تعاونها محورياً في احتواء الصراع السوري (ناهيك عن تسويته)، وإضعاف الوجود الجهادي القوي في إدلب بطريقة تمنع نشوء موجة من اللاجئين، بمن فيهم المقاتلين، نحو أوروبا.¹⁴ كما أن تركيا تبقى مهمة للمصالح الجيوسياسية الأميركية؛ حيث تسعى واشنطن للحصول على تعاونها في احتواء النفوذ الإيراني، وتريد تجنب انحراف تركيا نحو موسكو.¹⁵ نظرياً ستتطلب معالجة هذه المصالح الأميركية تحسين التعاون الأميركي - التركي، بينما سيوفر المزيد من تردي العلاقات فرصاً لتحقيق مكاسب إيرانية وروسية إضافية، بما في ذلك دق إسفين في التماسك الداخلي لحلف شمال الأطلسي.

2. عامل ترامب

في أعقاب التأكيدات المتكررة لترامب بأنه ينبغي للقوات الأميركية أن تنسحب من سوريا ووسط التغييرات في طواقم الأمن القومي للإدارة، أصبح من الصعب تحديد إلى أي حد يبقى النهج المتعلق بالسياسات الوارد أعلاه ذو صلة بالواقع.¹⁶ أثار اقتراح ترامب في 30 آذار/مارس بضرورة أن تغادر الولايات المتحدة سوريا سريعاً الرعب في جميع مفاصل إدارته؛ فالمسؤولين الذين افترقوا بشأن أوجه أخرى للسياسة حيال سوريا يبدون متحدين في اعتبار انسحاب سريع أمر غير حكيم، ونصحوا ترامب بإعادة النظر.¹⁷

طبقاً لمسؤولين أميركيين، في اجتماع عقده ترامب في 3 نيسان/أبريل مع كبار مسؤولي الأمن القومي فإنه لم يأمر بوضع جدول زمني محدد للانسحاب الأميركي. لكنه أوضح أنه يريد أن تغادر الولايات المتحدة سوريا حالما يتم إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة؛ وأن معياره الأساسي لتلك الهزيمة هو استعادة ما تبقى من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم؛ وأنه يرغب بروية هذا الهدف يتحقق خلال الأشهر الستة القادمة؛ وأنه ينبغي على البنتاغون وضع الخطط طبقاً لذلك.¹⁸ كما أن ترامب أكد بشكل متكرر على رغبته بتقليص إنفاق الولايات المتحدة في سوريا؛ ولتحقيق تلك الغاية، جمد 200 مليون دولار كانت مخصصة أصلاً لسنة من تمويل برامج تحقيق الاستقرار.¹⁹ كما حث الرئيس دولاً أخرى (خصوصاً حلفاءه الخليجيين) على المشاركة

¹⁴ تعد حدود سوريا الشمالية مع تركيا الأطول؛ ونقل الترانزيت عبرها حيوي للاقتصاد السوري وكان - قبل إحكام تركيا سيطرتها في العام 2016 - محورياً لتدفقات اللاجئين نحو أوروبا وللحركة الجهادية من وإلى سوريا. تسيطر تركيا الآن على بعض المناطق السورية المتصلة من خلال تدخلاتها في عفرين ومناطق شمال شرق حلب، و (بالتعاون مع روسيا) ساعدت في ردع هجمات للنظام على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة من خلال نشرها لمراقبين عسكريين بشكل يحيط بإدلب التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة (انظر أدناه)؛ وداخل هذه المناطق وفي تركيا نفسها حيث يعيش نحو ثلث السكان السوريين. (يعيش نحو 2.9 مليون نسمة في محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، وأكثر من 796,000 نسمة في عفرين التي تسيطر عليها تركيا وفي المناطق التي تسيطر عليها قوات درع الفرات. تذكر أنقرة أن أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري يقفون حالياً في تركيا. (يبلغ عدد هؤلاء معاً نحو 7.2 مليون نسمة، بالمقارنة مع عدد سكان سوريا الذي كان يبلغ قبل الحرب 22 مليون نسمة.) انظر الأرقام من فريق ميرسي كوريس للوصول الإنساني، <https://humanitarianaccesssteam.org/>، من الحكومة التركية المتوافرة على الموقع www.goc.gov.tr/icerik6/temporary-protection_915_1024_4748_icerik.

¹⁵ انظر "ملخص الاستراتيجية الدفاعية القومية للولايات المتحدة الأميركية"، وزارة الدفاع الأميركية، متوافر على الموقع www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf.

¹⁶ أقال ترامب تيلرسون في 13 آذار/مارس 2018؛ وحل بومبيو محله في 26 نيسان/أبريل. استبدل ترامب ه. ر. ماكاستر بجون بولتون كمستشار للأمن القومي في 22 آذار/مارس. وقد أضاف وجود شواغر في مناصب رئيسية في وزارة الخارجية تتعلق بسوريا إلى انعدام اليقين وفرض قيود إضافية على السياسة الأميركية؛ فعند وقت نشر هذا التقرير، لم يكن في وزارة الخارجية مساعد وزير خارجية لشؤون الشرق الأدنى يحظى بمصادقة الكونغرس ولا سفير في تركيا. في آب/أغسطس 2018، عين جيمس جيفري في المنصب المستحدث "ممثلاً للانخراط مع سوريا"، وبدأ جويل ريبال عمله كمبعوث خاص إلى سوريا ونائباً لمعاون وزير الخارجية لشؤون الشرق. يبدو أن جيفري، وريبال وديفيد شنكر، المرشح غير المصادق على تعيينه لمنصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، يتشاطرون الأولوية المعلنة لإدارة ترامب في احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة. لقد دعا جيفري علناً إلى الاحتفاظ بوجود أميركي في الشمال الشرقي وتحسين العلاقات مع أنقرة كوسيلة لتعطيل الممرات المحتملة لإرسال التعزيزات الإيرانية إلى سوريا وزيادة الضغط على دمشق وحلفائها للتفاوض. انظر James Jeffrey, "The 2011 U.S. Withdrawal from Iraq: Relevance for Syria Today", The Washington Institute for Near East Policy, 8 May 2018.

¹⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2018. انظر أيضاً Elise Labott and Kevin Liptak, "Trump gets testy as national security team warns of risks of Syria withdrawal", CNN, 5 April 2018.

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2018. انظر Karen DeYoung and Shane Harris, "Trump instructs military to begin planning for withdrawal from Syria", *Washington Post*, 4 April 2018.

¹⁹ انظر Schwartz, "Trump freezes funds", op. cit.

بنسبة أكبر من فاتورة تحقيق الاستقرار، ووجه إدارته لاستكشاف إمكانية حلول قوة عربية متعددة الجنسيات محل الوجود العسكري الأميركي في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة.²⁰

من الناحية العملية، يمكن القول إن ثمة عوائق سياسية ولوجستية لا يمكن تجاوزها أمام استبدال القوات الأميركية على الأرض؛ فالقوات الأميركية توفر مظلة رادعة وبنية تحتية تمكن من تنفيذ الأنشطة العسكرية للتحالف في مواجهة تنظيم الدولة وأنشطة تحقيق الاستقرار، ولا يبدو أن هناك بلد آخر مستعد أو قادر على الاضطلاع بتلك الأدوار في حال انسحاب القوات الأميركية. يبدو إقناع الحلفاء بإرسال المزيد من المال والجنود لدعم (وتمويل) الدور الأميركي أمراً قابلاً للتحقيق؛ وقد زاد بعض أعضاء التحالف أصلاً دعمهم.²¹ لكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه المساهمات ستكفي (أو إلى متى) لإقناع ترامب بتبني الوجود الأميركي.

باختصار، فقد جنحت سياسة واشنطن حيال سوريا نحو المجهول، ما يجعل نطاق الحصائل المحتملة للسياسات واسعاً جداً؛ فعلى أحد طرفي الطيف، قد يصير ترامب – ويأمر في النهاية – بسحب القوات وإنهاء البرنامج الأميركي لتحقيق الاستقرار. ولكن من ناحية أخرى قد يتمثل أحد البدائل في أن دعوات مسؤولين رئيسيين في القوات المسلحة والأمن القومي، وزيادة دعم دول الخليج وحلفاء آخرين، وإعطاء البيت الأبيض الأولوية لأهداف أخرى (خصوصاً مواجهة إيران) قد تجتمع لتعيد السياسة إلى الوراء إلى الأشياء التي كان تيلرسون قد عبر عنها في خطابه في كانون الثاني/يناير. عند وقت نشر هذا التقرير، بدا أن مثل هذا التحول قد بدأ؛ في اللحظة الراهنة على الأقل، يربط المسؤولون الأميركيون علناً الوجود الأميركي بهدف تقليص دور إيران في سوريا، رغم أنهم خففوا حدة الإصرار على رحيل الأسد.²² رغم ذلك لا يزال هناك الكثير من الغموض، كما لا يزال هناك احتمال لتقلبات مفاجئة. وطالما استمرت المماحكات في واشنطن، فإن القوى المعنية في شمال شرق سوريا ستظل في حالة توتر وقلق.

²⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2018. انظر Michael Gordon, "U.S. seeks to pull out troops from Syria", *Wall Street Journal*, 16 April 2018. كما تنتشر أعداد صغيرة من القوات الخاصة البريطانية والفرنسية في شمال شرق سوريا كجزء من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية؛ وقد أصبح الدور الفرنسي علنياً بشكل متزايد منذ أيار/مايو. انظر Kyle Rempfer, "US, French troops seen conducting joint patrol in Manbij, Syria", *Military Times*, 3 May 2018.

²¹ في 17 آب/أغسطس، أعلنت وزارة الخارجية أن مساهمات بمقدار 300 مليون دولار من الأعضاء الآخرين في التحالف المعادي لتنظيم الدولة الإسلامية لأنشطة تحقيق الاستقرار في سوريا كانت قد سمحت للولايات المتحدة بإعادة توجيه الأموال المجمدة نحو أولويات في مناطق أخرى. أسهمت السعودية بـ 100 مليون دولار وأضافت الإمارات العربية المتحدة 50 مليون دولار؛ وتعد عدة أعضاء آخرون في التحالف بدفع مبالغ أصغر. انظر الإحاطة التي قدمها برت ماكغورك وديفيد ساترفيلد وهذر ناورت بتاريخ 17 آب/أغسطس 2018، متوافرة على الموقع <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/08/285202.htm>. Crisis Group interviews, U.S. diplomats and officials, July 2018.

²² في مؤتمر صحفي مشترك في أعقاب اجتماعه في 24 نيسان/أبريل 2018 بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ألمح الرئيس ترامب إلى أن هدف احتواء النفوذ الإيراني كان يشكل ثقلًا يتعارض مع رغبته بالانسحاب: "فيما يتعلق بسوريا، أنا أرغب بالخروج منها. وأرغب بإعادة محاربتنا الراغبين إلى وطنهم. لقد قاموا بعمل عظيم. لقد قمنا بإعادة تنظيم الدولة الإسلامية بشكل مطلق في العراق وفي سوريا. ... رغم ذلك، فقد ناقشنا أنا وإيمانويل حقيقة أننا لا نريد أن نجعل الميدان مفتوحاً أمام إيران للوصول إلى المتوسط". نص المقابلة متاح على الموقع <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-president-macron-france-joint-press-conference>.

بعد أشهر، وفي حديثه عشية قمة ترامب في 16 تموز/يوليو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي، كان مستشار الأمن القومي بولتون أكثر صراحة ووضوحاً: "الوضع بمجمعه في سوريا سيكون موضع نقاش بين الزعيمين بشكل أساسي لأن الوضع بات أكثر خطورة. لكنني أعتقد أن الرئيس أوضح بجلاء أننا سنظل هناك إلى أن تتم إزالة خلافة تنظيم الدولة الإسلامية عن الأرض وطلما استمر التهديد الإيراني في سائر أنحاء الشرق الأوسط". المقابلة على برنامج "This Week with George Stephanopoulos", ABC News, 15 July 2018. في حين تبقى تفاصيل نقاشات ترامب وبوتين في هلسنكي غير معروفة، فإن وزير الخارجية بومبيو أخبر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد تسعة أيام بأن الولايات المتحدة لم تغير سياستها حول وجود قواتها في سوريا. انظر Julie Hirschfeld Davis, "Pompeo defends Trump with 'proof' of administration's actions vs. Russia", *The New York Times*, 25 July 2018. الخارجية بوضوح بين الوجود الأميركي وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، بينما استخدمت المزيد من الغموض حول علاقة الوجود الأميركي بالأهداف الأخرى للولايات المتحدة: "لقد أوضح الرئيس بجلاء أننا مستعدون للبقاء في سوريا إلى أن يتم إلحاق الهزيمة الكاملة بتنظيم الدولة الإسلامية، وما زلنا مركزين على ضمان انسحاب القوات الإيرانية ووكلائها. لا نعتقد أن أيًا من هذه الأمور سيحدث دون تحقيق تقدم لا رجعة عنه نحو حل سياسي للصراع طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254". المتحدث باسم وزارة الخارجية هذر ناورت، 17 آب/أغسطس 2018. انظر أيضاً إحاطة ناورت في 17 آب/أغسطس مع ماكغورك وساترفيلد، مرجع سابق.

ب. التأثير الأميركي على الأرض

من غير المحتمل أن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق كل أهداف سياستها التي وضعها تيلرسون. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أن إدارة ترامب ربما تتابع في النفوذ الذي حققته الولايات المتحدة من وجودها. لا شك في أن سيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً على أكثر من ربع الأراضي السورية، وعلى حقول نفط تنتج أكثر من 80% من إنتاج البلاد قبل الحرب وعلى أراض زراعية تزرع فيها معظم قمحها تشكل مصدراً للضغط على دمشق، التي تعاني من نقص مواردها المالية والمتلهفة لاستعادة سيطرة الدولة على سائر أنحاء سوريا.²³ لكن بالنظر إلى عمق الدعم الذي تتلقاه دمشق من روسيا وإيران والمكاسب العسكرية التي حققها معاً منذ العام 2016، فإن ذلك النفوذ يبدو غير كافٍ لتحقيق رحيل الأسد (في الواقع فإن سنوات من الضغوط العسكرية المكثفة من قوات المعارضة المسلحة فشلت في تحقيق ذلك)، ومن غير الواضح كيف يمكن فرض هذه الضغوط لتحقيق شكل ذي معنى من الانتقال السياسي في المناطق الواقعة أصلاً تحت سيطرة النظام. إن تقضيل ترامب الصريح للانسحاب من المرجح أن يقلص قدرة واشنطن على استعمال وجودها كوسيلة ضغط، بالنظر إلى أنها تشير إلى أن خروج الولايات المتحدة يمكن أن يحدث حتى دون تقديم تنازلات من دمشق وحلفائها.

علاوة على ذلك، فإن الربط صراحة بين الوجود الأميركي في سوريا ومصير الأسد واحتواء النفوذ الإقليمي لإيران، بخاطر بتشجيع النظام وداعميه على استخدام العنف كوسيلة للضغط على واشنطن للانسحاب. لقد دعمت طهران ودمشق المتمردين ضد القوات الأميركية في العراق بعد غزوه في العام 2003، وقد ألمح المسؤولون في كلا العاصمتين إلى احتمال استخدام قوة مماثلة كوسيلة لإخراج الولايات المتحدة من سوريا.²⁴

رغم ذلك، وبالنظر إلى الدور الأميركي على الأرض في شمال وشرق سوريا، فإن هذا الدور لا يزال محورياً لاستقرار المنطقة. وثمة ثلاثة أسباب بارزة لذلك، اثنان منها يتعلقان بالفوائد الناجمة عن الوجود العسكري الأميركي، والثالث يتعلق بالأخطار التي ستجتم عن انسحاب متسرع.

أولاً، هناك الكم الهائل من احتياجات السكان المحليين؛ حيث إن نطاق الدمار الذي حدث في بعض المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة كبير جداً، وخصوصاً في الرقة. الغارات الجوية الأميركية دمرت أو ألحقت أضراراً كبيرة بعدد كبير من منازل المدينة، وشركاتها ومرافقها. علاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من المدينة لا يزال من غير الممكن الوصول إليه أو إنه خطر للغاية بسبب وضع تنظيم الدولة لعدد كبير من المتجرات المخفية قبل انسحابه في تشرين الأول/أكتوبر 2017، إضافة إلى القتابل التي أسقطها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ولم تنفجر.²⁵ حتى في مناطق ما بعد تنظيم الدولة والتي شهدت قدراً أقل من الدمار، فإن الحصيلة التراكمية للمعارك الأخيرة، وحكم الجهاديين وسنوات من الجفاف والإهمال الحكومي قبل اندلاع الصراع الراهن ترك المجتمعات المحلية في ضائقة شديدة.²⁶ يقر القادة المحليون والمسؤولون

²³ انظر Fabrice Balanche, "Assad needs 'useless Syria' too", The Washington Institute for Near East Policy, 4 January 2017. و "The race for Deir al-Zour province", The Washington Institute for Near East Policy, 17 August 2017.

²⁴ على حد تعبير أحد مستشاري الأسد، "لا نريد استخدام أساليب مميته. نعرف كيفية استخدامها [ضد الأكراد والمحتلين الأجانب] ... لدينا أدوات نستطيع استخدامها لكننا لم نستخدمها طالما ظل هناك مجال للتفاوض. لكن على الأكراد أن يعرفوا أنهم يشكلون إحدى القضايا، وليسوا القضية الوحيدة، والحكومة [السورية] تتعامل معهم على هذا الأساس. إذا سمحوا لأنفسهم بأن يُستخدَموا من قبل الولايات المتحدة كقوة ضد الحكومة السورية وحلفائها، فإننا سنستخدم أدواتنا الأخرى". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018. في مقابلة في 13 حزيران/يونيو 2018 مع قناة العالم الإيرانية، عبر الأسد عن دعمه "النشاط المقاومة" ضد "المحتل" الأميركي. نص المقابلة متوافر على الموقع. <https://www.sana.sy/?p=767411>. علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري القائد الأعلى الإيراني للشؤون الخارجية، عبر في نيسان/أبريل 2018 عن أمله "بأن يتم اتخاذ خطوات كبيرة ومهمة من أجل تحرير هذه المنطقة [شرق الفرات] وطرد الأميركيين المحتلين"، وفي حزيران/يونيو قال: "ستكون سوريا وشرق الفرات فيقتاماً أخرى للولايات المتحدة". رويترز، 12 نيسان/أبريل 2018، و "Iranian leader's top aide: US to experience 2nd Vietnam", Fars News Agency, 20 June 2018. مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يرون تصعيداً لجهود النظام وإيران لتعزيز شبكات تحالفهما في شمال شرق سوريا، بما في ذلك داخل قبائل معينة وبين أفراد تربطهم علاقات قيمة بالأجهزة الأمنية للنظام؛ ويحدرون من أن هذه الشبكات قد تطلق في النهاية تمرداً مسلحاً ضد قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال شرق سوريا، تموز/يوليو 2018.

²⁵ للمزيد، انظر "War of annihilation": devastating toll on civilians, Raqqa", Amnesty International, 5 June 2018.

²⁶ انظر Khaled Yacoub Oweis, "Eastern Syria grapples with drought, poverty", Reuters, 27 January 2010. انظر أيضاً Colin Kelley, Shahrzad Mohtadi, et al., "Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought", Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 17 March 2015.

الأميركيون على حد سواء بأن الدعم الأميركي كان أقل مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات المحلية حتى قبل تجميد ترامب لتمويل برامج تحقيق الاستقرار في آذار/مارس 2018. رغم ذلك، فإن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة يعد جوهرياً. إضافة إلى التمويل نفسه، فإن المظلة الأمنية التي وفرها الوجود العسكري الأميركي (انظر أدناه) والبنية التحتية للبرامج التي وضعتها الولايات المتحدة تجعل من الممكن الحصول على المساهمات من مانحين آخرين. إذا تم تقليص برامج تحقيق الاستقرار أو إيقافها، سواء بسبب قطع التمويل أو غياب الحماية الأميركية والبنية التحتية التي تقدمها (بما في ذلك الإشراف الذي يوفره الموظفون الأميركيون)، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انحراف التعافي عن سكوته في بعض المناطق ويمكن أن يسرع في تفاقم دراماتيكي للأوضاع في مناطق أخرى – وهو سيناريو يمكن أن يشجع بدوره مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية على العودة.²⁷

ثانياً، إن الوجود الأميركي وتقنين الموارد في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة مكن واشنطن من تشجيع تحولات إيجابية (ولو كانت ما تزال هامشية) في كيفية معالجة السلطات المهيمنة في شمال شرق سوريا – وحدات حماية الشعب وجناحها السياسي، حزب الاتحاد الديمقراطي – الحكم المحلي.²⁸ في حين تحتفظ كوادر وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بالسيطرة النهائية وبسلطة صنع القرار (سواء في المناطق ذات الأغلبية العربية التي استعيدت مؤخراً أو في المناطق ذات الأغلبية الكردية التي يسيطر عليها منذ 2012)، فإن حث الولايات المتحدة لهما وقدرتهما على التعلم من أخطائهما اجتمعت لإجراء توسع تدريجي في نطاق وجودة التمثيل المحلي في المجالس المدنية التي تدير الحكم يوماً بيوم في المناطق "المحررة".²⁹ كي نكون واضحين، فإنه تمثيل دون تمكين؛ حيث لا يزال المسؤولون المحليون يخضعون لهيكلية وسلطة وحدات حماية الشعب، كما أن التحسينات الهامشية في موضوع التمثيل لا تعالج بشكل كافٍ الشكاوى المحلية حول الهيمنة الكردية (بما في ذلك الغضب من التجنيد الإجباري الذي تفرضه وحدات حماية الشعب على الشباب للانضمام إلى القوات التي تقودها)، ولا هواجس تركيا من أن الكوادر ذات الجذور في حزب العمال الكردستاني تتمتع بالسيطرة النهائية.³⁰ لكنها خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح، وخطة تستطيع الولايات المتحدة أن تبني عليها.

ثالثاً، والأكثر أهمية، فإن وجود الولايات المتحدة على الأرض يردع القوات التركية والقوات الموالية للنظام من مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب. الهجوم التركي على عفرين (الذي ناقشه أدناه) وهجوم القوى الموالية للنظام في 7 شباط/فبراير على حقول النفط التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية أبرز المخاطرة؛ حيث كان الأول ممكناً بفضل غياب المظلة الأميركية الأمنية، بينما أخفق الثاني لأن القوات الأميركية واجهته بالقوة.³¹ إذا سحبت الولايات المتحدة بشكل متسرع ضماناتها الأمنية دون الاتفاق المسبق على من أو ما الذي سيملا الفراغ، فإن تركيا والنظام (ربما بمساعدة حلفائهم) سيكون لديهما

²⁷ عند وقت نشر هذا التقرير، بدا أن الأموال المذكورة أعلاه والتي تعهدت بها السعودية (100 مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (50 مليون دولار) في أواسط العام 2018 سيتم توزيعها فعلاً من خلال البنية التحتية والبرامج المدعومة أميركياً في الشمال الشرقي، ما يمكن من استمرار جهود تحقيق الاستقرار الحالية رغم تقليص التمويل الأميركي. إضافة إلى استخدام البنية التحتية التي توفرها الولايات المتحدة، فقد تم الحصول على هذا التمويل من خلال المناصرة المكثفة التي يقدمها المسؤولون الأميركيون؛ والتي ينبغي النظر إليها كمكمل للالتزام واشنطن بتحقيق الاستقرار ونتيجة له، وليس كبديل عنه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين ومسؤولين أميركيين، تموز/يوليو 2018.

²⁸ في هذا الصدد، فإن الانخراط المتزايد من قبل المسؤولين المدنيين (إلى جانب الوجود العسكري) كان مهماً، ومكن الولايات المتحدة من تحقيق فهم أفضل لبنية السلطة في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، وطريقة عملها وتحديات الحكم المحلي، ونقل رغبات وشروط الولايات المتحدة مباشرة إلى مستويات متعددة في قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ومنفذي الحكم المحلي. ملاحظات لمجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2017-حزيران/يونيو 2018.

²⁹ للمزيد حول هيكلية السلطة في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ودور الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني داخلها، انظر تقرير مجموعة الأزمات، خيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء؛ وإحاطة مجموعة الأزمات، خطوات نحو تحقيق الاستقرار على حدود سوريا الشمالية، مرجعان سابقان.

³⁰ منذ العام 2015، فرضت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي التجنيد الإجباري على الذكور في العمر 18-30 عاماً في الكانتونات التي تحكمها "إدارة الحكم الذاتي": الجزيرة، وكوباني و (حتى آذار/مارس 2018) عفرين. في البداية لم يفرض التجنيد الإجباري في المناطق ذات الأغلبية العربية التي استولت عليها من تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها بدأت بفعل ذلك في بعض تلك المناطق في العام 2017. الراحل عمر علوش، الذي نوقشت حالته في الحاشية 7 أعلاه، جادل بشكل غير علني بضرورة وضع حد للتجنيد الإجباري في هذه المناطق. وفي تموز/يوليو 2018، قال مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي إنه متقنع الآن بأن تكاليف التجنيد الإجباري تفوق مزاياه. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع سكان ومسؤولين محليين ومسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال شرق سوريا، كانون الأول/ديسمبر 2015-تموز/يوليو 2018.

³¹ قتل ما بين 200 إلى 300 مقاتل موالين للنظام ومتعهدين عسكريين روس في الهجوم الفاشل. انظر Thomas Gibbons-Neff, "How a 4-hour battle between Russian mercenaries and U.S. commandos unfolded in Syria", *The New York Times*, 24 May 2018.

الدوافع لشن هجمات تهدف إلى شل قدرة وحدات حماية الشعب، وانتزاع الأراضي والموارد لأنفسهما، وخلال هذه العملية، يكتسبان النفوذ في مواجهة بعضهما بعضاً.

لقد تعهدت وحدات حماية الشعب بالدفاع عن نفسها في مثل هذا السيناريو. رغم أن افتقارها لقوة جوية يضعها في موقف ضعيف، فإن عشرات آلاف المقاتلين الذين تقودهم يمكنهم أن يقوموا بمقاومة كبيرة.³² وحتى لو خسرت الأرض بسرعة، يمكن لوحدة حماية الشعب أن تستخدم قدراتها في حرب العصابات ضد القوات المهاجمة أو، ربما، خلف خطوط العدو.³³ بصرف النظر عن التفاصيل والسيناريوهات المحددة، فإن الوضع الناشئ يحمل في طياته احتمال قيام جولة جديدة من حرب ستحدث خراباً فيما يعتبر الآن جزءاً مستقراً نسبياً من البلاد، كما يمكن أن يتردد صداها في مناطق أبعد.

ج. علبة أشرار لصراع عنيف

بالنسبة لأطراف الصراع في شمال شرق سوريا – بما في ذلك السكان المحليين، وقوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، وواشنطن، ودمشق، وموسكو وطهران – فإن مخاطر وأثمان صراع عنيف على الأرض والموارد قد تكون مرتفعة. الرهانات بالنسبة لسكان المنطقة واضحة، بالنظر إلى الدمار وإراقة الدماء اللذان من المرجح أن ينطوي عليهما التصعيد. وكذلك أيضاً بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، التي يمكن أن تخسر معظم المناطق التي تسيطر عليها حالياً، إضافة إلى قدراتها العسكرية ووزنها السياسي.

كما أن هناك أثماناً تترتب على الولايات المتحدة وشركائها في التحالف الدولي. إن الفوضى الناجمة عن العنف المتصاعد و/أو تفكك سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ستوفر فرصاً لعودة الجهاديين إلى الظهور. وهذا الخطر واضح على نحو خاص في دير الزور، حيث يفصل نهر الفرات المناطق التي يسيطر عليها النظام (غرب النهر) عن المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (شرق النهر). تضاعف عدد سكان الضفة الشرقية عندما هرب سكان الضفة الغربية مع انتزاع القوات الموالية للنظام لبلداتهم من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2017. في هذه المناطق، هناك خوف كبير من القوات الموالية للنظام، تغذيها تصورات (يصعب التحقق منها) بممارسات وحشية خلال هجوم النظام والسلوك الافتراضي المستمر وعمليات القمع الأمنية التي تقوم بها هذه القوات غرب نهر الفرات؛ كما أن هناك تخوف من الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً التي لعبت دوراً مهماً في بعض المناطق بمحاذاة نهر الفرات.³⁴ تنظيم الدولة، الذي يحتفظ بجيوب من الأرض و (حسب التقديرات الأميركية) مئات المقاتلين في شرق سوريا، قد يجد نفسه مرة أخرى في موقع مناسب لاستغلال مثل هذه المخاوف إذا أتاح الانسحاب الأميركي المجال لتقدم النظام.³⁵ كما يمكن لهذا التقدم أن يوسع قدرة إيران على نقل المقاتلين والأسلحة بين العراق وسوريا – وهي مخاوف تراود إسرائيل وبعض المسؤولين الأميركيين.³⁶

³² على حد تعبير محلل سوري مقرب من وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي: لدينا قدرات عسكرية وقدرة على الانخراط في حرب العصابات. لن نسلم كل شيء للنظام إذا غادرت الولايات المتحدة. لدى قوات سوريا الديمقراطية 50,000-60,000 مقاتل ولدى الأسياس [قوات الأمن] نحو 20,000. لا يستطيع النظام ببساطة التخلص منهم، ولا يستطيع تحويلهم هم وعائلاتهم إلى أعداء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، تموز/يوليو 2018.

³³ مسؤول عسكري رفيع في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي حذر قائلاً: "إن حرباً بين الأكراد [وحدات حماية الشعب] والنظام لن تكون أقل من الحرب التي رأيناها منذ العام 2011. وستجري ليس فقط في الحسكة والقامشلي، بل أيضاً في حلب ودمشق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، أيلول/سبتمبر 2017.

³⁴ مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين وسكان محليين، شمال شرق سوريا، كانون الأول/ديسمبر 2017 – حزيران/يونيو 2018. أحد سكان قرية يسيطر عليها النظام غرب نهر الفرات قدم تفسيراً لعدم عودة معظم السكان المحليين منذ استعادة قوات النظام السيطرة على المنطقة من تنظيم الدولة الإسلامية: "المشكلة الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة هي عمليات القمع الأمنية، إضافة إلى النهب والرشى. إذا احتاج أي شخص وثيقة رسمية، عليه أن يذهب إلى مركز المخابرات العسكرية للحصول على موافقة أمنية؛ والحصول على هذه الورقة يتطلب دراسة أمنية لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال. كما تستخدم عمليات القمع ذريعة [لاستهداف] أولئك الذين يفترض أنهم تآشأوا التجنيد الإجباري أو انضموا إلى مجموعات إرهابية، هي تهمة تنطبق بسهولة على أي شاب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، محافظة الرقة، حزيران/يونيو 2018.

³⁵ في العام 2018، تفاوتت تقديرات الحكومة الأميركية للعدد المتبقي من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بشكل كبير. في الحد الأدنى لهذه التقديرات، كان هناك 1,000-3,000 مقاتل في جميع أنحاء سوريا. وفي الحد الأعلى 4,000-6,000 مقاتل في الشمال الشرقي وحده، و14,500 مقاتل في البلاد بأسرها. انظر Jack Detsch, "Watchdog: Islamic State fighter numbers increase in Syria", *Al-Monitor*, 8 August 2018.

³⁶ انظر Sune Engel Rasmussen and Felicia Schwartz, "Israel broadens fight against Iran", *Wall Street Journal*, 15 July 2018.

بالنسبة لأنقرة ودمشق، اللتان تعملان على جانبيين متعاكسين، فإن انسحاب الولايات المتحدة سيوفر فرصاً لدفع قوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب إلى التراجع والسيطرة على مناطق ذات قيمة كبيرة. إذا أُتيحت لهم حرية استخدام القوة الجوية، فإن قدرتهم على تحقيق المكاسب على حساب قوات سوريا الديمقراطية لا شك فيها. في الواقع، فإن الطرفين قد يندفعان لفعل ذلك، مع إسهام قلق تركيا من زيادة النفوذ الإيراني على حدودها وخشية النظام من الاحتلال التركي المتوسع وغير المحدود زمنياً لأجزاء من سوريا في تنامي الشعور بالاحباط المسألة.

رغم ذلك فإن كل طرف قد يجد أن أثمان نزاع ينخرط فيه الجميع ستفوق المزايا الأولية التي سيحصل عليها. بالنسبة لدمشق، فإن معركة على شمال شرق سوريا قد تصبح مكلفة؛ فوحدات حماية الشعب أفضل تنظيمياً وأكثر كفاءة من الخصوم في المعارضة المسلحة الذين هزمهم النظام في مناطق أخرى حتى الآن (بمساعدة القوات الجوية الروسية والميليشيات المدعومة إيرانياً)؛ فمن خلال الدفاع والهجمات المضادة، يمكنها أن تتسبب في مقتل عدد كبير في صفوف القوات الموالية للنظام. وحتى مع تقدمه، سيكون النظام بحاجة للاحتفاظ بوجود قوة كافية لحماية مكاسبه في منطقة يحتمل أن تكون معادية، وسط تهديد كبير من هجمات متمردي تنظيم الدولة الإسلامية (وربما من وحدات حماية الشعب).³⁷ بالنسبة للمعسكر الداعم للنظام الذي يصارع أصلاً للاحتفاظ بالمناطق الشرقية التي انتزعتها من تنظيم الدولة والذي يحد اقتفاره لقوى بشرية موثوقة من قدرته على القتال في الوقت نفسه على جبهات متعددة،³⁸ فإن ثمة مخاطرة حقيقية في نشر قواته على مساحة تتجاوز قدرته على الإمساك بها وتتركه عرضة للمخاطر في مناطق أخرى، خصوصاً إذا أعاد بعض خصومه في المعارضة المسلحة جميع أنفسهم بعد إدراك عدم قدرتهم هم على الاحتفاظ بالأرض، وشن حرب عصابات ضده.³⁹ في هذه الأثناء، فإن تركيا قد توسع المنطقة التي تسيطر عليها داخل الأراضي السورية؛ فهي أكثر قوة من الناحية العسكرية، كما أن قربها وتضاريس المنطقة التي تساعدها، تمنحها مزايا رئيسية في أي سباق للسيطرة على الأراضي الواقعة على الحدود السورية – التركية.

في الوقت الراهن يبدو أن القيادة في دمشق تنتظر انسحاباً أميركياً لتوسيع خياراتها العسكرية.⁴⁰ لكنها قد تحسب أنها ستحقق مصالحها على نحو أفضل إذا تفاوضت على اتفاق مقبول للطرفين مع قوات سوريا الديمقراطية على إعطاء درجة كبيرة من اللامركزية في إطار الدولة السورية. الجزء الخامس من هذا التقرير يرسم الخطوط العريضة الممكنة لمثل هذا الاتفاق.

³⁷ محلل سوري مقرب من قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي قال: "وحدات حماية الشعب ستقاوم بالتأكيد إذا هاجم النظام ومن المؤكد أنها قادرة على إطلاق معارضة مسلحة ضده. لا بد من تذكر أن النظام لا يزال ضعيفاً عسكرياً، وأن القوى الأخرى المعادية للنظام ستغتنم الفرصة على الأرجح لشن هجمات هي أيضاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تموز/يوليو 2018.

³⁸ تتسبب هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الشرقية في سوريا في كثير من الأحيان بمقتل أفراد من القوات الموالية للنظام، وتحقق للتنظيم مكاسب مؤقتة على الأرض. وفي جنوب سوريا، شن التنظيم موجة من الهجمات الوحشية استهدفت بشكل رئيسي المدنيين في محافظة السويداء الواقعة تحت سيطرة النظام في 25 تموز/يوليو 2018، فقتلت أكثر من 200 شخص. انظر Kareem Shaheen, "The Guardian", 27 July 2018. تشير الأبحاث التي أجرتها مجموعة الأزمات في المناطق التي يسيطر عليها النظام على طول نهر الفرات إلى وضع أمني فوضوي تستمر الميليشيات المدعومة إيرانياً في لعب دور كبير في المحافظة على السيطرة عليه. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، شرق سوريا، كانون الأول/ديسمبر 2017-حزيران/يونيو 2018. انظر أيضاً إبراهيم الأمين، "روسيا والحلفاء في سوريا: تباين لا افتراق"، الأخبار، 11 حزيران/يونيو 2018.

³⁹ جهاديون بارزون مثل زعيم القاعدة أيمن الظواهري (خارج سوريا) والشخصية البارزة سابقاً في جبهة النصرة سامي العربي (داخل سوريا) حتوا الجهاديين ومجموعات المعارضة المسلحة الأخرى في سوريا علناً على تحويل تركيزهم من السيطرة على الأرض والتمسك بها إلى حرب استنزاف وعصابات. في حين أن بعض مجموعات المعارضة المسلحة غير الجهادية أطلقت حججاً مشابهة أحياناً، فإن الفصائل المؤثرة لم تتبن هذا التفكير حتى الآن. انظر، على سبيل المثال، الرسالة الصوتية لأيمن الظواهري في نيسان/أبريل 2017، "سوريا لا تخضع إلا لله"، 23 نيسان/أبريل 2017 (<https://videopress.com/v/foXrEFx6>)؛ وقناة تلغرام، "أنصار سامي العربي"، 29 كانون الأول/ديسمبر 2017 (29)، "Supporters of Dr. Sami al-Uraydi", December 2017 (https://t.me/ahmad_ahmad_12/).

(2552).

⁴⁰ يبدو أن المقاربة الحالية للقيادة السورية تفترض أن انسحاباً أميركياً سيترك وحدات حماية الشعب، حزب الاتحاد الديمقراطي في موقع ضعيف، وبالتالي يمكن أن يوسع خيارات دمشق ويزيد نفوذها. على حد تعبير أحد مستشاري الأسد: "تتمثل خطة الحكومة في السيطرة على كل المنطقة [التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية]. يشكل الأكراد نحو 25% من سكان تلك المناطق؛ وهم أقلية في معظم المناطق التي يسيطرون عليها. الأغلبية في تلك المناطق هم من العرب، وبالتالي فإن الأكراد يواجهون مشكلة كبيرة؛ حيث إن معظم هؤلاء العرب مرتبطون جداً بالحكومة؛ فهم جزء من السلطة، وجزء من النظام... [الحكومة] تنتظر الوقت المناسب [للاستعادة هذه المناطق]؛ إنها لعبة طويلة جداً". وأضاف: "سيفي الاحتلال الأميركي قائماً لمدة عامين أو ثلاثة أعوام. ما الذي سيفعله الأميركيون في منطقة لا منفذ بحري لها وحساسة جداً لحليفها العراقي، وحليفها الكردي [مسعود] البرزاني وحليفها التركي، والتي ستعتمد مالياً عاجلاً أم آجلاً عليهم لأنها لا تستطيع البقاء بمفردها؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018.

لأسباب مختلفة، قد تندم تركيا على حرمان وحدات حماية الشعب من المنطقة التي تسيطر عليها في الشمال الشرقي. يعبر المسؤولون الأتراك عن ثقتهم بأن العمليات العسكرية والاستخبارية أضعفت بشكل كبير قدرة حزب العمال الكردستاني في تركيا ورسخت السيطرة التركية في عفرين بكلفة معقولة.⁴¹ قد تعزز هذه النجاحات المفترضة من جاذبية المزيد من الخيارات العسكرية في حال انسحاب الولايات المتحدة من سوريا. لكن بينما قد تحتفظ تركيا إلى أمد غير محدود بالأراضي التي تستولي عليها قواتها خلال النزاع في المنطقة، فإن الأعباء التي تتحملها لدعم الحكم المحلي ستزداد.⁴² لكن قد يكون الأمر الأكثر أهمية هو الأثر الذي ستحدثه هزيمة وحدات حماية الشعب على الوضع الأمني في تركيا. منذ كانون الثاني/يناير 2017، أحجم حزب العمال الكردستاني عن القيام بتفجيرات كبيرة في المدن التركية، على ما يبدو بعد أن أقتنعت منشآت الولايات المتحدة التي نقلتها وحدات حماية الشعب بوقف مثل هذه الهجمات.⁴³ إن انسحاب الولايات المتحدة (وما سينجم عنه من سحب الضمانات الأمنية لوحدة حماية الشعب) ستقلص دوافع حزب العمال الكردستاني لممارسة ضبط النفس، وسيقضي هجوم تشنه تركيا على شمال شرق سوريا على هذه الدوافع بشكل كامل.

علاوة على ذلك، إذا أنهى مزيج من مكاسب تركيا والنظام سيطرة وحدات حماية الشعب على الأرض في سوريا، فإن العديد من مقاتلي الوحدات (وخصوصاً الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني) الراغبة بمتابعة القتال ستسعى على الأرجح للحصول على ملاذ في معسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق، والتي أثبتت أنه لا يمكن اختراقها. ومن هناك، يمكنها أن تتحول إلى شن عمليات عسكرية داخل تركيا، هذه المرة دون قيود ناجمة عن دورها وتحالفاتها في سوريا.⁴⁴

بدلاً من دفع وحدات حماية الشعب إلى جذورها في حرب العصابات، قد تستفيد تركيا من السماح لها بالبقاء لاجئاً مهماً في شمال شرق سوريا، في سياق اتفاق مدعوم دولياً على اللامركزية مع دمشق يشمل رحيل قوات وحدات حماية الشعب عن الحدود التركية (كما تتم مناقشته أدناه). طالما ظل لوحدة حماية الشعب مصالح مهمة (لكن يصعب الدفاع عنها) في شمال شرق سوريا، فإن بوسع تركيا استخدام التهديد بشن هجمات انتقامية هناك كوسيلة لردع حزب العمال الكردستاني عن التصعيد داخل تركيا.

⁴¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أتراك، أنقرة، نيسان/أبريل – تموز/يوليو 2018.

⁴² للحصول على لمحة موجزة عن الكيفية التي تدير بها تركيا المناطق الواقعة تحت سيطرتها، انظر Sarah El Deeb, "Blurring the border, Turkey deepens roots in northern Syria", *Washington Post*, 19 June 2018.

⁴³ وقع آخر تفجير كبير كان هناك شكوك بأن حزب العمال الكردستاني نفذه في مدينة تقع في غرب تركيا خارج ملعب كرة قدم في اسطنبول في 10 كانون الأول/ديسمبر 2016، وأوقع 46 قتيلاً. وكان آخر تفجير من هذا النوع خارج الجنوب الغربي في قيسرية بعد سبعة أيام. تبنى تلك الهجمات، كالعديد غيرها بعد العام 2015، تنظيم صقور حرية كردستان، وهو تنظيم يُعتقد على نطاق واسع بأنه يحتفظ بعلاقات مع حزب العمال الكردستاني. مسؤول رفيع في وحدات حماية الشعب أخبر مجموعة الأزمات أنه يعتقد أن منشآت الولايات المتحدة لاحقاً لوقف تلك الهجمات كانت عاملاً رئيسياً في إقناع حزب العمال الكردستاني بفعل ذلك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، أيلول/سبتمبر 2017. لقد أكد مسؤولون أميركيون لمجموعة الأزمات أن مثل هذه الطلبات نُقلت مباشرة إلى وحدات حماية الشعب، على الأقل منذ مطلع 2017. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، أيار/مايو 2017 - شباط/فبراير 2018. المسؤولون الأتراك يقللون من أثر أي طلب تقدمت به الولايات المتحدة، ويؤكدون على أن نجاح العمليات الأمنية التركية هو العامل الرئيسي الذي يمنع حدوث هجمات كبيرة لحزب العمال الكردستاني. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، تموز/يوليو 2018. انظر أيضاً 13 "PKK offshoot claims Kayseri bus bombing that killed 13 soldiers: Hurriyet", Reuters, 20 December 2016.

⁴⁴ كما شرح خبير سوري في شؤون حزب العمال الكردستاني: "إذا سقطت تركيا وحدها حماية الشعب في سوريا، فإن العديد من المقاتلين سيحولون تركيزهم إلى تركيا، سواء ضد قواتها في سوريا أو داخل تركيا نفسها. وأنقرة تعرف هذا، وأعتقد أنه لسبب مشابه أحجمت دائماً عن محاولة سحق حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل. إنها لا تريد دفع المقاتلين إلى الجبال داخل تركيا". وأضاف: "لا بد من تذكر أن الاقتصاد التركي ضعيف جداً، والسياحة قطاع أساسي، ويمكن لقبليتين أن تشلانه بسرعة. لقد أحجم حزب العمال الكردستاني عن شن مثل تلك الهجمات خلال السنتين الأخيرتين، لكن تنفيذ مثل تلك الهجمات أمر ليس صعباً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، تموز/يوليو 2018.

III. دروس من عفرين

ثمة أربعة دروس من هجوم تركيا على عفرين في مطلع العام 2018 تلقي الضوء على مخاطر التصعيد العسكري في أعقاب انسحاب متسرع للقوات الأميركية من شمال شرق سوريا، وصعوبة التوصل إلى ترتيب مقبول متفاوض عليه لتحاشي تصاعد في أعمال العنف.

أ. تركيا تظهر قوتها في شمال سوريا

مع تدخلها في عفرين ونشر مراقبيها في عمق الشمال السوري على طول خط خفض التصعيد في إدلب، وسعت تركيا دورها داخل سوريا، متحملة أثماناً ومخاطر في مسعى لمعالجة اثنين من هواجسها الرئيسية المتعلقة بالسياسات: إضعاف الأوراق السياسية لوحدة حماية الشعب ومواقفها العسكرية، ومنع موجة جديدة من النازحين من التوجه نحو حدودها، وربما عبور تلك الحدود.⁴⁵ من خلال هذه العملية، توسع أنقرة مجال نفوذها في الشمال السوري وتعزز حضور جنودها على الأرض، والبنية التحتية وترتيبات الحكم. كما يساعد هذا المجال تركيا أيضاً في تحقيق هدف ثانوي غير معلن يتمثل في الحد من وجود القوات الموالية للنظام والمرتبطة بإيران على حدودها.⁴⁶ وفي حال قيام عملية سياسية قابلة للحياة لإنهاء الحرب في سوريا، قد تحاول تركيا استخدام نفوذها على الأرض لضمان موقع لحلفائها في المعارضة السورية في نظام ما بعد الحرب.⁴⁷

كان هجوم عفرين مراهنة بالنسبة لأنقرة. من بين المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، كانت عفرين الهدف الأكثر قابلية للهجوم بالنسبة لتركيا لأنها، على عكس المدن الموجودة في شمال شرق سوريا، لم تكن محمية بالمظلة الأمنية الأميركية.⁴⁸ إلا أنها من بعض الأوجه شكلت عقبات أصعب من تلك الموجودة في أي من المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب، أي أن تضاريسها كانت تتكون من تلال وحراج على الحدود التركية، ومناطق حضرية كثيفة السكان في مركز عفرين وتجذر وحدات حماية الشعب بين السكان المحليين. كما أن وحدات حماية الشعب ليست عدواً سهلاً، ففي صفوفها مقاتلين مدربين على تكتيكات حرب العصابات (بفضل صلتها التنظيمية بحزب العمال الكردستاني) ومقاتلين مخضرمين اكتسبوا خبرات قتالية في معاركهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية.⁴⁹

لكن تبيين أن هذه العوامل – وبعض المساعدة التي قدمتها قوات موالية للنظام، كما هو موصوف أدناه – لم تشكل عقبة كبيرة أمام تقدم تركيا وحلفاءها في المعارضة السورية المسلحة حالما فتحت روسيا المجال الجوي

⁴⁵ منذ شباط/فبراير 2018، أقام الجيش التركي 12 نقطة مراقبة تحيط بإدلب التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة كجزء من اتفاق "خفض التصعيد" الذي تم التفاوض عليه مع روسيا و (إلى درجة أقل) مع إيران. للمزيد، انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 56، **تحاشي وقوع كارثة في محافظة إدلب السورية**، 8 شباط/فبراير 2018.

⁴⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2018.

⁴⁷ لقد سعت سياسة أنقرة منذ العام 2016 لحماية حلفائها في المعارضة السورية المسلحة (واستخدامهم لمصلحتها) عندما تستطيع. لكنها جعلت هذا المجهود ثانوياً بالمقارنة مع أهدافها الحيوية فيما يتعلق بوحدات حماية الشعب وتدفقات اللاجئين. يمكن استنتاج هذا الترتيب لهواجسها من قرارها إعطاء الأولوية لعملية درع الفرات التي هدفت إلى إعاقة توسع وحدات حماية الشعب بدلاً من مساعدة حلفائها في المعارضة المسلحة على تحاشي الهزيمة في شرق حلب في أواخر العام 2016. كما أنها لم تعد تعتبر هدفها في إنهاء حكم بشار الأسد أولوية؛ إلا أن أردوغان يستمر بالدعوة لتتخيه ولا يزال المسؤولون الأتراك يؤكدون على ضرورة الانتقال السياسي طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 ويقولون إنهم يستخدمون نفوذهم في محادثات أستانة مع روسيا وإيران لمنع الابتعاد الكامل عن مسار جنيف الذي تقوده الأمم المتحدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين وفي وزارة الخارجية التركية، أنقرة واسطنبول، شباط/فبراير 2017 – نيسان/أبريل 2018.

⁴⁸ بينما يشكل الوجود العسكري الأميركي في شمال شرق سوريا (شرق نهر الفرات، إضافة إلى منبج والطبقة غرب النهر) رادعاً لهجوم خارجي يستهدف هذه المناطق، فإن الولايات المتحدة لم تنتشر جنودها في عفرين التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، في شمال غرب سوريا. كما أن الولايات المتحدة أوضحت بشكل متكرر، قبل وخلال الهجوم، أنها لم تعتبر عفرين جزءاً من حرب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، حيث إن التنظيم لم يدخل المنطقة. ومن حيث أن عفرين تمتعت بتطمينات أمنية خارجية، فإن تلك التطمينات أتت من روسيا، التي تسيطر على المجال الجوي غرب الفرات والتي احتفظت (حتى الهجوم التركي) بوجود عسكري صغير في عفرين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين ومن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، واشنطن وشمال سوريا، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2018. انظر أيضاً Safvan Allahverdi, "Afrin not part of Syria coalition mission: US spokesman", Anadolu Agency, 16 January 2018, و Umut Uras and Tamila Varshalomidze, "What is Russia's end game in Afrin?", Al Jazeera, 23 January 2018.

⁴⁹ انظر Noah Bonsey, "No Winners in Turkey's New Offensive into Syria", Crisis Group Commentary, 26 January 2018.

السوري أمام الضربات التركية. في عملية غصن الزيتون، أحكمت القوات التركية سيطرتها الكاملة على منطقة عفرين، وأجبرت وحدات حماية الشعب على الانسحاب في 18 آذار/مارس.

كان التدخل مكلفاً، حيث قتل أكثر من 50 جندياً تركيا، وكذلك مئات من مقاتلي المعارضة السورية المسلحة.⁵⁰ يؤكد المسؤولون الأتراك أن العملية راعت تجنب سقوط قتلى مدنيين، لكن يبدو أن عدد المدنيين الضحايا يفطر القلب، حيث قتل ما يقدر بـ 300 مدني وهُجّر أكثر من 130,000 إلى مناطق خارج منطقة عفرين.⁵¹ البعض شاهد ممتلكاته تنهب بينما كان مقاتلو المعارضة السورية المسلحة المدعومين من تركيا يفرضون سيطرتهم، بينما استمر ظهور تقارير عن مصادرة ممتلكات، واعتقال تعسفي وانتهاكات أخرى من قبل القوات المدعومة تركيا في الشهور التالية. في حين أن بعض الأكراد عادوا، فإن مثل تلك الانتهاكات والبيانات العلنية حول إعادة تنظيم اللاجئين الذين يعيشون الآن في تركيا عرّضت تركيا لاتهامات بالقيام بعمليات هندسة ديموغرافية، رغم أنه يبدو أن وحدات حماية الشعب أيضاً تمنع بعض المدنيين الأكراد من العودة.⁵² تشن وحدات حماية الشعب، التي خسرت المئات من مقاتليها، حرب عصابات في عفرين ضد تركيا وحلفائها المحليين.⁵³

في الوقت الراهن، على الأقل، يعتبر المسؤولون الأتراك المكاسب السياسية والعسكرية التي حققها تستحق الثمن. تشير الاستطلاعات التي أجريت خلال الهجوم إلى أن أغلبية الأتراك ينظرون إلى العملية بشكل إيجابي.⁵⁴ إضافة إلى بسط سيطرتها على أحد معقل وحدات حماية الشعب، وسعت تركيا مجال نفوذها (ووصلته جغرافياً) مع سوريا. تحاذي عفرين (إلى شمالها الشرقي) منطقة "درع الفرات" التي تسيطر عليها تركيا والقوات الحليفة لها في المعارضة السورية منذ أواخر العام 2016، و (إلى جنوبها) المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة في إدلب وريف حلب الغربي التي تعتمد على تركيا من حيث الموارد والحماية (انظر أدناه).⁵⁵ شعوراً منها بوجود زخم، هدّدت تركيا بتوسيع معركتها مع وحدات حماية الشعب إلى الشرق، وبداية من نيسان/أبريل صعدت هجماتها المنفصلة على حزب العمال الكردستاني داخل العراق (كما فعلت في عدة مناسبات في العقود الماضية).⁵⁶

⁵⁰ لقد اعترفت أنقرة بمقتل ما لا يقل عن 54 جندياً تركيا وأكثر من 300 من مقاتلي المعارضة السورية المسلحة منذ بداية هجوم عفرين. انظر: Kemal Karadag and Baris Gundogan, "Turkey neutralizes over 4,500 terrorists in Afrin: Army", Anadolu Agency, 7 June 2018 و Nilay Kar Onum, "Erdogan says 3,747 terrorists 'neutralized' in Afrin op", Anadolu Agency, 25 March 2018.

⁵¹ من الصعب تقدير عدد القتلى المدنيين في عفرين بثقة. يقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان (الذي يعتقد بشكل عام أنه معادٍ للنظام لكنه يذكر الانتهاكات المزعومة من قبل جميع الأطراف) أن نحو 300 مدني قتلوا، في حين أن هيئة الحكم المحلي في عفرين المدعومة من وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي تقدر العدد بـ 500. انظر "كجزء من الانتهاكات المستمرة لـ 'غصن الزيتون' ... اعتقل نحو 20 شخصاً في بلدة جنديرس"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 26 تموز/يوليو 2018؛ و "Afrin: 18 March 2018. ANF News, 18 March 2018. administration: The war has moved to another stage". بالنسبة لأرقام المهجرين، انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الجمهورية العربية السورية: تحديث الوضع الإنساني في منطقة عفرين وبالنسبة للنازحين في المجتمعات المحيطة بها"، 15 حزيران/يونيو 2018. للاطلاع على منظور الحكومة التركية، انظر المقالة التي كتبها المتحدث الرئاسي إبراهيم كالمين، "Afrin: Victory for peace, defeat for terrorism", *Daily Sabah*, 24 March 2018.

⁵² لمراجعة التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف في عفرين انظر، "Syria: Turkey must stop serious violations by allied groups and its own forces in Afrin", Amnesty International, 2 August 2018. انظر أيضاً "'Nothing is ours anymore': Kurds forced out of Afrin", *The Guardian*, 7 June 2018.

⁵³ اعترفت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بمقتل 820 من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية خلال الهجوم التركي على عفرين. انظر "إدارة عفرين: لقد انتقلت الحرب إلى مرحلة أخرى"، مرجع سابق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كبير في وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية، شمال سوريا، تموز/يوليو 2018. تعلن وحدات حماية الشعب بشكل منظم عن مسؤوليتها عن هجمات في عفرين. انظر، على سبيل المثال، "YPG: Six terrorists killed in Afrin", ANF News, 9 August 2018.

⁵⁴ على سبيل المثال، وجد استطلاع للرأي أجري في شباط/فبراير 2018 أن 89% من الأتراك يؤيدون العملية. انظر "Nearly 90 percent of Turkish citizens support cross-border military operation in Syria: Survey", *Hürriyet Daily News*, 19 February 2018.

⁵⁵ انظر تقرير مجموعة الأزمات، *تحاشي وقوع كارثة في محافظة إدلب السورية*، مرجع سابق.

⁵⁶ انظر Ece Toksabay and Mehmet Emin Caliskan, "Erdogan says Turkey may extend Afrin campaign along whole Syrian border", Reuters, 19 March 2018. بصرف النظر عن الخطاب العلني، فإن خطر شن هجوم تركي على ما تبقى من المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية يبدو ضعيفاً بسبب وجود القوات الأميركية، ويضعف هذا الخطر أكثر بفضل المفاوضات الجارية بين أنقرة وواشنطن على ترتيبات الأمن والحكم في منطقة منبج المتنازع عليها. حول عمليات تركية داخل شمال العراق، انظر Metin Gurcan, "Stymied in Syria, Turkey quietly ups actions against PKK in Iraq", *Al-Monitor*, 24 April 2018.

في هذه الأثناء، أسست تركيا 12 "نقطة مراقبة" في عمق شمال غرب سوريا، على طول خط خفض التصعيد الذي يفصل إدلب التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والمناطق المحاذية لها في محافظتي حلب وحماة عن المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري وحلفاؤه. وقد فعلت ذلك بالتعاون الوثيق مع روسيا وبقبول من إيران، شريكها في جهود خفض التصعيد التي أطلقت في عاصمة كازاخستان أستانة في كانون الثاني/يناير 2017. لكنها تواجه مشاكل ومخاطر جديدة خلال هذه العملية.⁵⁷ إلا أن المكاسب، حتى الآن على الأقل، كانت كبيرة. أولاً وقبل كل شيء، فقد تحاشت أنقرة (أو على الأقل أحرّت) هجوماً مالياً للنظام على المنطقة الأكثر كثافة سكانية (بما في ذلك النازحون)، وعمليات تهجير واسعة باتجاه الحدود التركية التي كانت ستنشأ عن ذلك دون شك.⁵⁸ وإذا تمكنت من الاستمرار في تحاشي مثل ذلك الهجوم بينما توسع نفوذها على المشهد المقسم في الشمال الغربي، فإن منطقة هيمنتها في سوريا يمكن أن تمتد جنوباً من أجزاء من ريف حلب الشمالي والغربي مروراً بإدلب إلى حدود محافظة اللاذقية. لكن عند وقت نشر هذا التقرير، كان خطر وقوع هجوم يشنه النظام يتزايد مع تهديد دمشق بركوب موجة الزخم العسكري الذي حققته والاندفاع إلى إدلب. من غير الواضح ما إذا كانت الدبلوماسية التركية – الروسية المكثفة ستكون كافية لتجنب وقوع ذلك الهجوم.

رغم انعدام اليقين في إدلب، فقد حققت تركيا نجاحاً نسبياً في تحمل مخاطر الانخراط العسكري الفعال في شمال سوريا. في حال حدوث انسحاب أميركي، فإن أنقرة قد تدرس اتباع مقاربة مشابهة حيال المناطق الأخرى التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

ب. مازق وحدات حماية الشعب

لقد أبرز سقوط عفرين واقعاً كانت قد تناولته مجموعة الأزمات في تقارير وإحاطات سابقة، وفي مقابلات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، أي أن تركيا تشكل تهديداً وجودياً لوحدات حماية الشعب في شمال سوريا. على الأقل طالما ظلت وحدات حماية الشعب مرتبطة بحزب العمال الكردستاني وظل هذا الأخير في صراع عنيف مع الدولة التركية، فإن ذلك التهديد سيظل قائماً.

كما لاحظنا أعلاه، فقد كانت عفرين ذلك الجزء من المنطقة التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الذي كانت فيه الوحدات في وضع مثالي للدفاع عن نفسها. أما منطقة شمال شرق سوريا السهلية والمفتوحة في معظمها فستشكل هدفاً أسهل، خصوصاً بالنسبة لتركيا لكن أيضاً، في النهاية، للقوات الموالية للنظام (أو لكليهما معاً). لدى هذين الخصمين المحتملين قوى جوية، في حين أن وحدات حماية الشعب لا تمتلك مثل تلك القوى؛ ويمكنها مقاومة هجوم كبير لكن قد لا تستطيع وقفه. لقد كان العامل الرئيسي الذي يحمي وحدات حماية الشعب من تكبد خسائر تشلها هو الوجود الرادع للقوات الأميركية في شمال شرق سوريا. قد لا تستمر هذه الحماية لوقت طويل. ومن الواضح أن وحدات حماية الشعب تفتقر إلى بديل يمكن الركون إليه تستعيب به عن مظلة واشنطن الأمنية.

تشير الأحاديث التي أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولي وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي منذ هجوم عفرين إلى أن التنظيم أصبح أكثر معرفة بنقاط ضعفه في أعقاب دعوة ترامب لانسحاب الولايات المتحدة، وباتت أقل ميلاً للتسليم باستمرار الدعم الأميركي. إلا أن الضربات الجوية الأميركية التي شنت في نيسان/أبريل 2018 في سوريا رداً على هجوم كيميائي؛ والتطمينات التي تلقّتها من القوات العسكرية الأميركية على الأرض؛ وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني وتساعد التوترات مع طهران؛ والبيانات الصادرة من داخل وخارج الحكومة الأميركية حول المخاطرة المتمثلة في أن الانسحاب سيصعب في صالح إيران، كل هذه العوامل مجتمعة عززت الآمال في أوساط مسؤولي وحدات حماية الشعب بأن

⁵⁷ من بين أهمها: التنسيق مع مجموعة جهادية (هيئة تحرير الشام) التي تسيطر على الجزء الأكبر من إدلب والتي كانت مرتبطة سابقاً بتنظيم القاعدة؛ والعمل في بيئة فوضوية حافلة بالخصومات بين مجموعات المعارضة المسلحة (بما فيها الفصائل المقربة من أنقرة والتي تقاتل هيئة تحرير الشام على نحو منقطع)؛ والتعامل مع تهديدات التعرض للهجوم من قبل المجموعات الجهادية الراحبة بإفساد الوضع (سواء خارج أو داخل هيئة تحرير الشام) والتي تعارض خفض التصعيد. انظر تقرير مجموعة الأزمات، تحاشي وقوع كارثة في محافظة إدلب السورية، مرجع سابق؛ وتعليق مجموعة الأزمات المصور، "أصوات من إدلب"، 11 تموز/يوليو 2018.

⁵⁸ يعيش نحو ثلاثة ملايين سوري (نصفهم تقريباً نازح بسبب الصراع) في الشمال الغربي الذي تسيطر عليه المعارضة المسلحة. في حال حدوث هجوم كبير يشنه النظام، من المرجح أن ينزح مئات الآلاف من الأشخاص نحو الحدود التركية والمناطق الواقعة تحت السيطرة التركية في شمال سوريا (عفرين ومناطق "درع الفرات"). لمراجعة تقديرات محدّثة لعدد السكان، انظر <https://humanitarianaccesssteam.org/population-data>.

الولايات المتحدة ستلجأ في النهاية إلى شيء يشبه السياسة التي عبر عنها تيلرسون.⁵⁹ رغم ذلك، فإن نفس أولئك المسؤولين قللوا من أهمية التهديد الصادر عن أنقرة وبالغوا في استعداد و قدرة واشنطن وموسكو على حمايتهم.⁶⁰ من حيث أن التفاؤل بينهم عن تبني خيارات صعبة، فإنه قد يتركهم مكشوفين.

ج. لا أجوبة سهلة من دمشق

نظرياً، فإن الترتيبات التفاوضية بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد يمكن أن توفر أداة لإحياء عمل عسكري تركي. يجادل بعض المحللين الدوليين، والدبلوماسيين الغربيين ومسؤولي النظام السوري بأن صفقة تدمج وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي داخل "الدولة السورية" – دون أن يعني ذلك بالضرورة استعادة السيطرة الكاملة للقوات الأمنية والعسكرية للنظام – قد تكون كافية لتهنئة أو ردع تركيا.⁶¹ شكلت عفرين اختباراً مبكراً – مختلفاً إلى حد ما ولو بشكل غير كامل – لما إذا كان من الممكن تطبيق هذه المقاربة عملياً وكيف، حيث سعى قادة وحدات حماية الشعب إلى التوصل إلى صفقة مع دمشق يمكن أن تعيق تقدم تركيا.⁶²

أخفقت محاولاتهم، حيث إن المصالح المتعارضة بين وحدات حماية الشعب ودمشق أبطأت المفاوضات وقلصت مجالات التنسيق بشكل أنتج صفقة لم تغير حسابات تركيا ولا مسار الهجوم. وعلى نحو مماثل، قد يتبين أنه من الصعب على وحدات حماية الشعب والنظام التوصل إلى نتائج تفاوضية مقبولة لهما ولأنقرة أيضاً عندما يتعلق الأمر بالمناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب شرق نهر الفرات.

في عفرين كما في مناطق أخرى، فإن الفجوة الأكثر أهمية بين المواقف التفاوضية لوحدات حماية الشعب والنظام كانت تتعلق بالسيطرة الفعلية: القوات العسكرية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة لأي طرف ستسيطر على المنطقة، وبالتالي تضمن الهيمنة على الحكم. خلال الاستعدادات للهجوم، نقلت روسيا رسالة واضحة إلى قادة وحدات حماية الشعب مفادها أن السبيل الوحيد لتحاشي وقوع هجوم كان تسليم عفرين للنظام، بما في ذلك إلى الجيش والأجهزة الأمنية. رفضت وحدات حماية الشعب ذلك المقترح، وفضلت المغامرة بالقتال ضد أنقرة بدلاً من الاستسلام الاستباقي لدمشق.⁶³

وحدات حماية الشعب أيضاً قدمت عرضاً مقابل: أن تقوم دمشق بإرسال قوة صغيرة، مثل "حرس الحدود"، لاستلام مواقع على حدود عفرين مع تركيا، تحت السيطرة الرسمية للدولة السورية وتحت علمها، لكن دون استعادة السيطرة الأمنية للنظام داخل عفرين (بما في ذلك مناطقها الحضرية). وصف مسؤولو وحدات حماية الشعب هذه المقاربة بأنها تأكيد لسيادة الدولة السورية على الحدود والمناطق التي كانت تركيا تهاجمها، وعبرت عن الأمل بأن هذا الانتشار المحدود والرمزي للقوات الحكومية سيرفع الرهانات الدولية بما يكفي لوقف الهجمات التركية، دون تهديد السيطرة المحلية لوحدات حماية الشعب.⁶⁴

في البداية رفضت دمشق عرض وحدات حماية الشعب. وفي حين كانت تدين بشكل متكرر الهجوم التركي بوصفه هجوماً على السيادة السورية، فإنها أحجمت عن نشر قواتها دفاعاً عن تلك السيادة طالما كانت وحدات حماية الشعب المستفيد الرئيسي. على حد تعبير أحد مستشاري الأسد، الذي تحدث بعد أسبوعين من بداية الهجوم:

⁵⁹ مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ومع محلل سياسي مقرب من قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا وأوروبا، كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018.

⁶⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، شمال سوريا وقنديل، كانون الأول/ديسمبر 2016-كانون الثاني/يناير 2018. انظر أدناه للمزيد حول تعامل روسيا مع الهجوم التركي في عفرين.

⁶¹ نقاشات أجرتها مجموعة الأزمات، شمال شرق سوريا، بروكسل وواشنطن، حزيران/يونيو 2017 – حزيران/يونيو 2018. انظر، على سبيل المثال، "Foreign Affairs", "Turkey's Afrin Offensive and America's Future in Syria", Foreign Affairs, 23 January 2018.

⁶² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال شرق سوريا، كانون الثاني/يناير 2018.

⁶³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وشخصيات شاركت في النقاشات بين وحدات حماية الشعب ودمشق، شمال سوريا، كانون الثاني/يناير 2018.

⁶⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2018.

لا يمكن أن يكون العمل بالطريقة التي يريدونها [وحدات حماية الشعب]. لا نستطيع أن نغطي وضعا غير قانوني بفواتنا. ينبغي أن تكون عودة الدولة كاملة، مع كل مؤسساتها، وأمنها وجيشها. ليس هناك شيء [ممكّن] مثل عودة الدولة [يشمل فقط] حرس الحدود [و] استمرار معارضة مسلحة داخل المنطقة، تحت غطاء الدولة.

كانت حسابات دمشق حيال هذه القضية معقدة. كان على صناع القرار في النظام موازنة هدفهم المتمثل ببسط السيطرة الكاملة (وبالتالي إغراء انتظار استسلام وحدات حماية الشعب) والهواجس من أن هزيمة وحدات حماية الشعب في عفرين ستؤدي إلى احتلال تركي طويل، وربما غير محدود الأمد.⁶⁵

كان هذا الخيار ينطوي على الكثير من العناصر المشتركة مع ما واجهته دمشق في العام 2012، عندما دفع خوف النظام من توسيع سيطرة المعارضة المسلحة المدعومة تركيا حينذاك في الشمال السوري إلى تسليم جزء كبير من الأراضي ذات الأغلبية الكردية إلى وحدات حماية الشعب.⁶⁶ رغم إضعاف حلفاء تركيا في المعارضة في السنوات الماضية، فإن دمشق لا تزال تنظر إلى أنقرة بوصفها تهديداً. وهي مصممة على عدم التوصل إلى مصالحة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان،⁶⁷ وقد أشارت إلى معارضتها لقيام روسيا بتيسير النفوذ التركي في شمال سوريا.⁶⁸ جدير بالذكر أن إيران تتشاطر النظام فيما يبدو هو واجسه حيال الدور المتوسع لتركيا على الأرض، ومن الواضح أن معارضة الهجوم على عفرين تتناقض مع مساعدة روسيا في تمكينه.⁶⁹

نتيجة لذلك، ورغم رفض دمشق الأولي لعرض وحدات حماية الشعب بإرسال حرس الحدود، فإن موقف النظام وموقف إيران تحولاً بشكل مستمر لصالح وحدات حماية الشعب مع استمرار الهجوم التركي داخل عفرين. سمحت الميليشيات المدعومة من النظام ومن إيران بمرور قوات وحدات حماية الشعب عبر المناطق التي يسيطرون عليها في حلب وحولها من الشمال الشرقي إلى عفرين.⁷⁰ وبعد أسابيع من المفاوضات، توصلوا إلى اتفاق مع وحدات حماية الشعب بنشر قواتها: بداية بـ 20 شباط/فبراير، دخل مئات المقاتلين الموالين للنظام إلى عفرين، ورفعوا الأعلام السورية وهتفوا بشعارات موالية للحكومة.

بإعلانها عن الانتشار، أشارت وسائل الإعلام الحكومية السورية إلى هؤلاء المقاتلين بوصفهم "القوات الشعبية". عملياً، كان المقاتلون يتكونون بشكل رئيسي من رجال ميليشيات من حلب ومن بلدات نبل والز هراء ذات الأغلبية الشيعية (المجاورتين لعفرين)، والذين كانوا يقاتلون نيابة عن الحكومة بدعم من إيران ومن رجال أعمال موالين للنظام (إضافة إلى أي دعم كانوا يحصلون عليه من الجيش السوري الرسمي وأجهزته الأمنية).⁷¹ في سلسلة من الفيديوهات التي نشرت على الإنترنت وحظيت بتغطية مكثفة من قبل وسائل الإعلام

⁶⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأسد، دمشق، شباط/فبراير 2018.

⁶⁶ المرجع السابق. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 151، الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي PYD، 8 أيار/مايو 2014.

⁶⁷ أحد مستشاري الأسد شرح قائلاً: "ليس هناك مجال للمصالحة بين الدولة [السورية] والحكومة التركية بوجود أردوغان. هذه حكومة إخوان مسلمين تعتبر أن لها الحق الطبيعي والقانوني بتأسيس الحكم الإسلامي في المنطقة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018.

⁶⁸ على سبيل المثال، في 30 و31 كانون الثاني/يناير 2018، قصفت القوات الموالية للنظام القوات التركية خلال محاولتها الأولى لنشر المراقبين العسكريين على طول خط وقف التصعيد في إدلب، وأوقفت انتشارها مؤقتاً؛ كما تعرضت القافلة التركية التالية (التي نجحت في النهاية) للقصف في 5 شباط/فبراير. انظر تقرير مجموعة الأزمات، تحاشي وقوع كارثة في محافظة إدلب السورية، مرجع سابق. كما أدان مسؤولو الحكومة السورية بشكل متكرر الوجود التركي في الشمال الغربي. وقال الأسد في مقابلة أجريت معه في أيار/مايو 2018: "أولاً، هذا [الهجوم التركي على عفرين] عدوان، هذا احتلال. إن وجود جندي تركي واحد على الأراضي السورية يشكل احتلالاً". مقتبس في Alexis Papachelas, "Chemical attack accusations 'fake,' Assad tells", *Kathimerini*, 10 May 2018.

⁶⁹ انظر "Iran's Rouhani urges Turkey to halt Afrin operation", *Al Jazeera*, 6 February 2018.

⁷⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وحدات حماية الشعب، شمال شرق سوريا، كانون الثاني/يناير 2018. تتصور وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي أن إيران حاولت مساعدة الوحدات في الدفاع عن عفرين، وتشير إلى تيسير الميليشيات المدعومة إيرانياً لمرور الإمدادات المرسله إلى وحدات حماية الشعب في عفرين عبر المناطق الخاضعة لسيطرتها في ريف حلب، وكذلك نشر أفراد الميليشيات في عفرين نفسها. اتصالات لمجموعة الأزمات مع مسؤول سابق في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، نيسان/أبريل 2018.

⁷¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل سوري مقرب من قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، نيسان/أبريل 2018؛ ومع مسؤول رفيع في حزب الله، بيروت، آذار/مارس 2018. لمزيد من التفاصيل حول ما ذكر من وصول رجال الميليشيات الموالية للنظام الذين قتلوا خلال هجوم عفرين، انظر وسائط التواصل الاجتماعي التي تتبعها الباحثة المستقلة غريغوري ووترز، متوفرة على twitter.com/GregoryPWaters/status/980863148231073794?s=09.

المحلية والمالية للنظام، وثق هؤلاء وجودهم في مدينة عفرين وانتشروا في جبهات رئيسية على طول حدود عفرين مع تركيا.⁷²

بعبارة أخرى، فإن الترتيب حدث بدرجة كبيرة طبقاً لما كانت وحدات حماية الشعب قد رتبته له أصلاً؛ فالقوى المرتبطة بالحكومة السورية وتحمل علمها دخلت عفرين في محاولة لردع الهجوم التركي، لكن دون قوة كافية لتهديد الهيمنة الكلية لوحدة حماية الشعب في المنطقة. دمشق من جهتها، ومن خلال نشر الميليشيات بدلاً من الجيش، حاولت تحقيق التوازن بين رغبتها في وقف الهجوم التركي وعدم رغبتها بالمخاطرة بقوات الجيش المنتشرة بشكل متفرق أو توفير الغطاء لوحدة حماية الشعب.⁷³

أخفقت هذه الحصيلة في ردع أو حتى إبطاء الهجوم التركي. وبالنظر لعدم قدرتها على وقف انتشار القوات المالية للنظام، قررت تركيا التعامل معها كـ "أهداف مشروعة"، أي إنها استمرت في القصف والتقدم دون اعتبار لوجودها، واستهدفتها كما استهدفت مقاتلي وحدات حماية الشعب.⁷⁴ سيطرت تركيا ومقاتلو المعارضة المسلحة المتحالفون معها على المنطقة التي انتشرت بها القوات المالية للنظام، وفي النهاية سيطرت على كامل المنطقة بحلول 18 آذار/مارس. خلال هذه العملية، يذكر أن هذه القوات قتلت العشرات من المقاتلين الماليين للنظام.⁷⁵

يشير الحدث إلى أن محاولة الحكومة السورية فرض سيادتها ونشر قوات مالية للنظام قد لا تقضي بحد ذاتها إلى ردع تركيا عن ضرب منظمة تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، فإن رد أنقرة لم يكن ليختلف بالضرورة لو دخل هؤلاء المقاتلون تحت الراية الرسمية للجيش السوري بدلاً من "القوات الشعبية". مسؤول تركي شرح أن تعامل أنقرة مع القوات المالية للنظام في هذه الحالة تأثر بتصورها بأن النظام قد أضعف، وبقلقها من النفوذ المتنامي لخصمها الإقليمي، إيران، في شمال سوريا. المسؤولون الأتراك يشكون في استعداد و قدرة دمشق على السيطرة على وحدات الحماية الشعبية بمفردها؛ ويعتبرون أن الميليشيات المدعومة إيرانياً تلعب دوراً محورياً في القدرات العسكرية للنظام في الشمال، ولا يريدون أن يروا توسعاً لدورهم على طول الحدود السورية – التركية.⁷⁶

يمكن للأحداث في الشمال الشرقي أن تتطور بشكل مختلف. إن الهزيمة التي حلت بوحدات حماية الشعب في عفرين قد تجعلها أكثر انفتاحاً على تسوية وقائية مع النظام على أمل عرقلة هجوم تركي في المستقبل؛ كما أن المكاسب العسكرية للنظام في أمكنة أخرى قد تزيد من قوته التفاوضية مع وحدات حماية الشعب وكذلك من مصداقيته في عيون الأتراك كقوة مستعدة وقادرة على ضبط وحدات حماية الشعب على طول الحدود الشمالية لسوريا؛ والأهم من ذلك، يمكن لروسيا أن تتخذ خطوات لردع العمل التركي، بعد الاحجام عن فعل ذلك في عفرين.

لكن في الحد الأدنى، فإن أحداث عفرين تشير إلى أنه قد يكون من الصعب التوصل إلى صفقات على الشمال الشرقي بين وحدات حماية الشعب ودمشق، وقد لا تكون بالضرورة كافية لتحاشي هجوم تركي.

⁷² لمراجعة مثال على مقاطع الفيديو والتغطية في وسائل الإعلام الحكومية السورية وتلك المدعومة من روسيا، انظر www.youtube.com/watch?v=tFSpEFwhjzE and www.youtube.com/watch?v=rP2k26P-SPQ.

⁷³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سوري، دمشق، شباط/فبراير 2018؛ واتصالات لمجموعة الأزمات مع محلل دولي مطلع على تفاصيل المفاوضات بين دمشق ووحدات حماية الشعب آذار/مارس 2018؛ ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حزب الله، بيروت، آذار/مارس 2018. المسؤول في حزب الله شرح قائلاً: "كان النظام يريد إدخال الجيش العربي السوري إلى عفرين. لكن تركيا رفضت ذلك، ولم يرغب النظام بحصول معركة مباشرة مع تركيا، ولذلك أرسلت القوات الشعبية بدلاً من ذلك".

⁷⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2018. مع دخول القوات المالية للنظام إلى عفرين، حذر مستشار أردوغان لشؤون السياسة الخارجية، إبراهيم كالمين قائلاً: "ستكون لأي خطوة يتخذها النظام [السوري] أو عناصر أخرى في هذا الاتجاه تداعيات خطيرة". مقتبس في Ellen Francis and Ece Toksabay, "Stakes rise in Turkey's Afrin assault as pro-Assad militia arrive", Reuters, 21 February 2018.

⁷⁵ ذكر أن 36 على الأقل قتلوا في ضربة واحدة في 3 آذار/مارس. انظر وكالة الصحافة الفرنسية، 3 آذار/مارس 2018. لمراجعة التقدير الجزئي لعدد القتلى بالاستناد إلى إعلانات الوفاة على وسائل التواصل الاجتماعي، انظر عملية التتبع التي أجراها غريغوري ووترز، متوافرة على الموقع twitter.com/GregoryPWaters/status/980863148231073794?s=09. محلل سوري مقرب من قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي قدر أن 100-150 من رجال الميليشيات الماليين للنظام قتلوا في عفرين. اتصال لمجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2018.

⁷⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أتراك، أنقرة واسطنبول، تشرين الأول/أكتوبر 2017 – نيسان/أبريل 2008.

د. علامة استفهام روسية

أحد اللابعين في المعسكر الداعم للنظام والذي من الواضح أنه كان بإمكانه اتخاذ خطوات لوقف (أو تشكيل عائق قوي) أمام هجوم تركي هو روسيا، التي تسيطر على المجال الجوي في شمال غرب سوريا. كان ضوء أحمر من موسكو في أي لحظة سيجعل من الخطر جداً على تركيا شن هجومها أو متابعته. لكن هذا الضوء لم يصدر، ما ترك أنقرة حرة في الاندفاع كما ترغب. في حال حدوث انسحاب أميركي، فإن دور روسيا سيكون محورياً في ردع المزيد من الهجمات التركية في شمال شرق سوريا. إلا أن أولويات موسكو الجيوسياسية قد لا تشجعها على فعل ذلك.

كان قرار موسكو بعدم منع أنقرة من مهاجمة عفرين هو الذي سمح للهجوم أن يبدأ في المقام الأول، رغم اعتراضات دمشق القوية. بعد زيارة إلى موسكو من قبل قادة الجيش والمخابرات التركيين، رفعت روسيا مظلتها الأمنية بحكم الأمر الواقع التي وفرها وجودها العسكري المحدود في عفرين وسيطرتها على السماء في الشمال الغربي.⁷⁷ وكان قرار موسكو بترك السماء مفتوحة أمام الضربات الجوية التركية – رغم الصفقة اللاحقة التي انتشرت بموجبها الميليشيات الموالية للنظام – هو الذي مكن الهجوم من الاستمرار حتى إحكام السيطرة الكاملة على منطقة عفرين.

في حين تبقى تفاصيل صنع القرار في الكرملين حول عفرين غير واضحة، فإن هناك عدة عوامل مرجحة تظهر بوضوح:

أولاً، لم تكن موسكو سعيدة بإعلان واشنطن بأنها ستوسع وجودها العسكري وستستخدمه لتحقيق رحيل الأسد.⁷⁸ ولذلك فإن قرارها ربما كان مدفوعاً بالرغبة بمعاينة وحدات حماية الشعب لتحالفها مع واشنطن، ولإظهار حدود هذا التحالف.

ثانياً، إن مكاسب تركيا في عفرين، التي تحققت بثمن باهظ بالنسبة لوحدات حماية الشعب والسكان المحليين، قد تشجع وحدات حماية الشعب في المستقبل على القبول في مكان آخر بالعرض الروسي الذي رفضته قبل الهجوم، أي تسليم المناطق الواقعة تحت سيطرتها للنظام كوسيلة لتحاشي هجوم تركي.⁷⁹

ثالثاً، يعتقد المسؤولون الأتراك أن روسيا يمكن أن تعتقد أن توسيع النفوذ التركي في الشمال الغربي يمكن أن يساعد مقاربتها في إدارة الصراع السوري، التي تعتمد بشكل كبير على التعاون مع طهران وأنقرة على حد سواء (من خلال عملية أستانة).⁸⁰

رابعاً، وربما الأكثر أهمية هو أن روسيا تبدو حريصة على زرع الشقاق داخل حلف شمال الأطلسي؛ حيث إن تمكين تركيا من ضرب وحدات حماية الشعب يخدم هدفاً مزدوجاً يتمثل في التقرب من أنقرة وفي الوقت نفسه تعقيد جهود واشنطن في موازنة علاقاتها مع حلفائها المتحاربين.

مهما كان المزيج الدقيق (وسلم الأولويات) لدوافعها، فإنها أقتعت روسيا في عفرين بالسماح لتركيا بتوجيه الضربة التي ألحقت بها أكبر الضرر حتى الآن – ضربة صاعقة أكثر لأن وحدات حماية الشعب عملت بجد طوال السنوات القليلة الماضية للمحافظة على علاقات بناءة (وودية بشكل عام) مع روسيا.⁸¹

ثمة دروس هنا، يمكن تطبيقها على شمال شرق سوريا. أولاً، على الأغلب ستعطي علاقات موسكو مع أنقرة وطهران ودمشق الأولوية دائماً على علاقتها مع وحدات حماية الشعب. هذا إضافة إلى أن نزعة روسيا نحو التحولات التكتيكية الدراماتيكية، تحد من مدى الثقة التي يمكن لقيادة وحدات حماية الشعب أن تمنحها لموسكو لحمايتها من تركيا أو من النظام السوري؛ في حال حدوث انسحاب أميركي، فإن روسيا قد تعطي الضوء

⁷⁷ انظر Bonsey, "No Winners in Turkey's New Offensive into Syria", op. cit.

⁷⁸ انظر تعليقات وزير الخارجية لافروف حول عفرين في 15 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2018، مرجع سابق.

⁷⁹ دبلوماسي روسي أشار إلى أن مزيجاً من هذه الدوافع كان على الأرجح محورياً في قرار موسكو، أي محاولة لتقنين وحدات حماية الشعب درساً حول مخاطر الاعتماد على واشنطن، بدلاً من تعميق علاقاتها مع دمشق وحلفائها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، حزيران/يونيو 2018.

⁸⁰ يقدر المسؤولون الأتراك أن توسيع التعاون مع أنقرة كان دافعاً رئيسياً، ويشيرون إلى الأهمية التي عزتها موسكو لدور تركيا في عملية أستانة بشكل عام وفي إدارة الصراع في الشمال بشكل خاص، حيث يبدو إنها تفضل أحياناً التنسيق مع أنقرة على العمل مع طهران. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أتراك، كانون الثاني/يناير – نيسان/أبريل 2018.

⁸¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، كانون الثاني/يناير 2018.

الأخضر لأي منهما، أو لكليهما. ثانياً، في بعض الحالات قد تضع موسكو - كما فعلت في عفرين - الأهداف الاستراتيجية الأوسع فوق الهواجس المباشرة حول السيادة السورية وفوق رغبات حلفائها في دمشق وطهران.

في الواقع فإن نظرة متفحصة أكثر للدوافع تظهر لماذا قد ترى موسكو سبباً للسماح بهجمات تركية إضافية ضد وحدات حماية الشعب، إذا رفعت الولايات المتحدة مظلتها الرادعة، وعندما تفعل ذلك، عن الشمال الشرقي. بالنظر إلى موقع تركيا وثقلها الجيوسياسي، فإن تحسين العلاقات معها يعطي روسيا مزايا محتملة تتجاوز (وتكون أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية) الميدان السوري.⁸² إذا اعتقدت موسكو، وعندما تفعل، أن بوسعها الحصول على خطوات مهمة من تركيا لصالحها مقابل القبول بهجمات إضافية ضد وحدات حماية الشعب، فإنها قد تشعر بإغراءات قوية لفعل ذلك. وقد تتمكن ربما من الاستمرار بمنح أنقرة الضوء الأخضر أو الأصفر دون خشية إلحاق ضرر بالغ بعلاقاتها مع نظام الأسد وطهران؛ حيث إن الأول يعتمد على موسكو في بقائه، في حين أن إيران تبقى أكثر اعتماداً على روسيا بكثير في معالجة هواجسها الاستراتيجية المحورية من اعتماد روسيا عليها. في الواقع، فإن إظهار استعدادها لمنح تركيا تنازلات من شأنه أن يحسن نفوذ موسكو على دمشق (وربما على طهران).

هذه الحيلة ليست محتمة بالطبع؛ حيث ستوازن روسيا بين هذه العوامل من جهة وتداعيات السماح لتركيا بالسيطرة على مناطق حدودية إضافية، بما في ذلك ازدياد محتمل في نفوذ أنقرة على أي عملية سياسية نهائية ومزيد من التقويض للسيادة السورية.

⁸² حول بعض هذه الحسابات الاستراتيجية، انظر Crisis Group Europe Report N°250, *Russia and Turkey in the Black Sea and the South Caucasus*, 28 June 2018.

IV. بين دمشق والقامشلي: أزمة أمنية

فيما يتعلق بعفرين، فشلت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ودمشق في التوصل إلى اتفاق يكون مقبولاً لكل منهما وكافياً لإقناع أنقرة بعدم شن هجومها. إذا أخفقت النقاشات في الأشهر القادمة في انتاج ترتيب يحقق كلا هذين الشرطين لشمال شرق سوريا، فإن التصعيد العسكري - من قبل تركيا، أو النظام أو كليهما - من المرجح أن يتبع الانسحاب الأميركي في حال حصوله. وسيكون دعم روسيا محورياً لنجاح أي ترتيب متفاوض عليه، بالنظر إلى قدرتها على ردع (أو تمكين) الهجوم؛ إلا أن تفاهات وحدات حماية الشعب مع موسكو قد لا تكون كافية في غياب مشاركة من أنقرة ودمشق. بالنظر إلى المستويات الراهنة للعداء بين أنقرة ووحدات حماية الشعب، فإن المحادثات بين وحدات حماية الشعب ودمشق تشكل نقطة البداية المنطقية للتوصل إلى ترتيب متفاوض عليه للشمال الشرقي.

أ. اللامركزية والقطاع الأمني

لقد اتسمت العلاقة بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري منذ العام 2012 بمزيج قلق من التنافس والتعاون.⁸³ في حين أن التنافس تصاعد على مدى العام الماضي، فإن الدوافع للتنسيق ما تزال قائمة، كما اتضح في عفرين. الاتصالات بين الطرفين محدودة لكن مستمرة؛ حيث حاولت روسيا أحياناً تيسير الحوار. كما أن ثمة مجالاً، من حيث المبدأ، للتفاوض على ترتيب حل وسط بين دعوة وحدات حماية الشعب إلى نظام جد لامركزي في الحكم (تصفه أحياناً بـ "الفدرالية") ورغبة النظام المعلنة بتطبيق اللامركزية الإدارية. عملياً - كما اتضح في عفرين - فإن الرهانات المرتفعة والمسائل الصفرية المتعلقة بالسيطرة الأمنية تقيد مجالات الاتفاق المحتملة، كما توضح مراجعة لمواقف وحدات حماية الشعب والنظام.

1. رؤية وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لسوريا ما بعد الحرب

تتمحور الأهداف السياسية لوحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي حول فكرة عبد الله أوجلان في "الكونفدرالية الديمقراطية"، وهو مفهوم طوره زعيم حزب العمال الكردستاني خلال فترة سجنه في تركيا.⁸⁴ إنها تفهم على النحو الأمثل كشكل من اللامركزية العميقة، توفر من خلالها درجة كبيرة من الحكم الذاتي، بما في ذلك الحق والقدرة على الدفاع عن النفس، الوسيلة التي يمكن للأفراد (والمكونات الدينية والإثنية الأخرى) من خلالها تأمين حقوقهم داخل حدود الدول في تركيا، والعراق، وإيران وسوريا.

يشكل هذا المفهوم المبدأ الناظم لحكم وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا واستراتيجيته في تعزيز إنجازاته العسكرية سياسياً.⁸⁵ مسؤولو وحدات حماية الشعب يقولون إن التنظيم لا يسعى إلى الإطاحة ببيشار الأسد، رغم معارضته لحكمه الاستبدادي؛ بدلاً من ذلك، يهدف إلى تأمين درجة من الحكم الذاتي تكفي لمنع أي من كان يحكم دمشق من فرض الهيمنة الأمنية والأجندات السياسية.⁸⁶ لقد حققت وحدات حماية الشعب هذا الهدف بشكل مؤقت في الشمال الشرقي، من خلال قواتها المسلحة والمظلة الرادعة التي يوفرها الوجود العسكري الأميركي. الآن تبحث عن وسائل لتعزيز هذا الاستقلال المحلي بشكل يتجاوز الانسحاب الأميركي المحتمل، وفي النظام النهائي في سوريا ما بعد الحرب.

لتحقيق ذلك الهدف، تدعو وحدات حماية الشعب إلى الانتقال لنظام لامركزي يضمن للشمال الشرقي - ومثاليًا لكل سوريا - درجة عالية من الحكم المحلي بشكل ينسجم مع أيديولوجية أوجلان. منذ آذار/مارس 2016، ووحدات حماية الشعب تشير بشكل رئيسي إلى النظام الذي تتصوره على أنه "فدرالي"، لكنها في العام 2018 توقفت عن التأكيد على تلك الكلمة لصالح كلمة "اللامركزية" الأكثر عمومية (والأقل استفزازية).⁸⁷

⁸³ للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير مجموعة الأزمات، **الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي PYD**، مرجع سابق.

⁸⁴ انظر عبد الله أوجلان، **الكونفدرالية الديمقراطية**. في حين أن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يقللان عملياً من أهمية علاقتهما بحزب العمال الكردستاني، فإنهما يعتنقان أفكار أوجلان عملياً ورمزياً، ويستمدان التوجيه من أفكاره ويزينان مكاتب وتقاطعات طرق لا حصر لها بصورة.

⁸⁵ للمزيد حول حكم وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي انظر تقرير مجموعة الأزمات، **الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي PYD**؛ وخيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء، وكلاهما مرجعان سابقان.

⁸⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 - تموز/يوليو 2018.

⁸⁷ رغم أن أفكار أوجلان تمثل أحد مصادر الإلهام الرئيسية، فإن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لم يعكسا استخدامهما مصطلح "الكونفدرالية". بداية من تموز/يوليو 2017، نفذت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي تدريجياً - لكن جزئياً

لقد تعاملت وحدات حماية الشعب مكاسبها السياسية وتثبيت هيكليات حكمها كوسيلة لتقوية أوراقها، وعينها دائماً على المفاوضات النهائية. وفي تموز/يوليو 2018 افتتحت رسمياً المحادثات مع دمشق، لاختبار الأجواء فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمجالات القريبة الأخرى التي من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأنها، على أمل البناء نحو مفاوضات جوهرية حول مستقبل الحكم في سوريا.⁸⁸

مسؤولو وحدات حماية الشعب يفهمون أن المفاوضات الناجحة ستطلب تقديم تنازلات، وقد يتعاملون في المحصلة مع بعض مناطقهم، ومواردهم، وهيكلية حكمهم، ومطالبهم السياسية كأوراق تستحق مبادلتها بتنازلات مقابلية من الأطراف الأخرى في الحرب.⁸⁹ لكنهم يوضحون أن الاحتفاظ بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي في مناطق سيطرتهم الرئيسية يشكل مطلب الحد الأدنى الذي لن يتنازلوا عنه طوعاً، ويعتبرون القطاع الأمني أحد أهم مكونات ذلك الحكم الذاتي.⁹⁰

هكذا، وكما تبين في عفرين، فإن وحدات حماية الشعب تبيعت بإشارات تشي باستعدادها لوضع قواتها العسكرية والأمنية تحت الرعاية الرسمية للدولة السورية.⁹¹ إلا أنها ترفض عودة الأجهزة الأمنية للنظام (التي تعتبرها، هي والخصوم الآخرون للنظام، الأداة الرئيسية في حكم الأسد الاستبدادي)، وقد تخنار القتال بدلاً من السماح لدمشق باستعادة سيطرتها الأمنية على المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.⁹²

علاوة على ذلك، فإن الانفتاح العلني لوحدة حماية الشعب على إدماج قواتها في إطار الدولة السورية لا يعني أنها مستعدة للتخلي عن السيطرة العملية عليها. تخضع الأجهزة العسكرية، والأمنية، والسياسية وأجهزة الحكم المرتبطة بوحدات حماية الشعب لبنية فوقية من الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني. وتتجاوز سلطتهم في كثير من الأحيان السلطة التي تشير إليها ألقابهم الرسمية، وفي بعض

فقط - خطة لتحويل هيئات حكمها القائمة حالياً (الإدارات الذاتية الديمقراطية) في المناطق التي أعلنت نفسها كائتونات، وهي الجزيرة، وكوباني و [حتى آذار/مارس 2018] عفرين - أي المناطق الكردية الرئيسية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب على حدود سوريا الشمالية - إلى الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا. يعترف مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في مجالسهم الخاصة بأن العديد من السوريين والمسؤولين في دمشق، وطهران وأقرة يعتبرون مصطلح "الفدرالية" مستقراً، لأنهم يخشون أن الأقاليم الفدرالية المدعومة أجنبياً قد تتحول (في النهاية وقانونياً) إلى تقسيم (كما تبين في الاستفتاء على الاستقلال في كردستان العراق الذي جرى في أيلول/سبتمبر 2017). جمدت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي تنفيذ الانتقال إلى الفدرالية عندما أجلت مرحلة ثالثة من الانتخابات كان مخططاً لها أن تجرى في كانون الثاني/يناير 2018، ومنذ ذلك الحين حولت تركيزها عمداً إلى الدعوة إلى "اللامركزية" بدلاً من "الفدرالية" بحد ذاتها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 - تموز/يوليو 2018.

⁸⁸ في العام 2017 ومطلع العام 2018، عبر مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي عن استعدادهم للتفاوض مع دمشق لمعالجة قضايا جوهرية للمستقبل السياسي لسوريا، بما في ذلك الدستور ودعوة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الفدرالية. وميزوا بين مثل تلك المفاوضات الاستراتيجية والاتصالات التكتيكية القائمة حول قضايا ذات أهمية أقل. وكان تصورهم أن دمشق تأمل بالحصول على تنازلات كبيرة من وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي مقابل خطوات ثانوية أو مؤقتة تقوم بها من جهتها، وأكدوا على أنهم غير مهتمين بمثل تلك الإجراءات وأنهم سيحتفظون بأوراقهم الأكثر قوة، بما في ذلك السيطرة على حقول النفط في دير الزور التي انتزعوها من تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2017، للمفاوضات حول القضايا الجوهرية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، أيلول/سبتمبر 2017 وكانون الثاني/يناير 2018. لكن وسط انعدام اليقين حول مستقبل الموقف الأميركي، فإن مصلحة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في المحادثات ازدادت. في تموز/يوليو 2018، فاوضت مع ممثلين عن الحكومة حول مقاربة منسقة لتشغيل سد الطبقة (واستبدال إحدى العنقادات فيه)؛ وفي 27 تموز/يوليو، سافر وفد يمثل المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية، مجلس سوريا الديمقراطية، إلى دمشق لإجراء محادثات مع مسؤولين حكوميين (انظر أدناه). لكن يستمر مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بالتشكك في أن دمشق ستفاوض حول قضايا سياسية جوهرية في هذه المرحلة، ويؤكدون على أنهم سيحافظون على موقفهم في الحد الأدنى بشأن لامركزية توفر لهم درجة كبيرة من الاستقلال المحلي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، تموز/يوليو 2018.

⁸⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، حزيران/يونيو 2017 - كانون الثاني/يناير 2018.

⁹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو 2018.

⁹¹ لقد عبر مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي عن انفتاحهم على إدماج وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية في إطار الدولة السورية كجزء من تسوية سياسية متفاوض عليها. وقد تم تضمين هذه المرونة في المادة 15 من ميثاق الإدارة المستقلة، المتوافرة على الموقع <https://tinyurl.com/y7eyahp9>.

⁹² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، أيلول/سبتمبر 2017 - كانون الثاني/يناير 2018. على حد تعبير مسؤول رفيع خلال مفاوضات عفرين في كانون الثاني/يناير 2018: "الخط الأحمر في عفرين هو عودة الأجهزة الأمنية للنظام. فيما يتجاوز عفرين [أي الشمال الشرقي]، إضافة إلى الخط الأحمر المتعلق بالأجهزة الأمنية، ينبغي أن يكون هناك أيضاً اتفاق أوسع على مستقبل سوريا وبنية الدولة".

الحالات يمارسون سلطة حقيقية تتجاوز المسؤولين الرسميين الأعلى مرتبة من غير الكوادر.⁹³ إذاً، وكما تعرف دمشق وأنقرة، فإن وضع هذه الهيكليات تحت السلطة القانونية للدولة السورية لن يعني بالضرورة نهاية سيطرة وحدات حماية الشعب عليها بحكم الأمر الواقع.

2. دمشق: الحكم المركزي، وضعف القانون

لقد أعلنت القيادة السورية بشكل متكرر نيتها إعادة فرض سيطرتها على "كل شبر" من الأراضي السورية، بما في ذلك الأراضي التي تسيطر عليها حالياً قوات سوريا الديمقراطية.⁹⁴ وهي تحتفظ باحتمال تحقيق هذا الهدف عبر المفاوضات، بينما تؤكد على أنه، وكما في مناطق أخرى من سوريا، سنلجأ إلى القوة العسكرية عند الضرورة.⁹⁵

كما استبعدت القيادة في دمشق أيضاً بشكل متكرر احتمال الفدرالية.⁹⁶ يصف الأسد الفدرالية على أنها "مقدمة إلى التقسيم"؛ ويورد حالة العراق كمثال على ذلك، ويشير إلى أنها تهدف "إلى إنتاج حكومة ضعيفة، وشعب ضعيف ووطن ضعيف".⁹⁷ من منظور دمشق، فإن حقيقة سيطرة وحدات حماية الشعب مكنت "احتلالاً" أجنبياً (الوجود الأميركي في الشمال الشرقي) وسرعت باحتلال آخر (التدخل التركي في عفرين) تشكل دليلاً على ذلك.⁹⁸ كما يعبر مسؤولو النظام عن إحباطهم مما يصفونه بأنه رفض وحدات حماية الشعب المتكرر الاعتراف بالدعم الذي تلقته من دمشق.⁹⁹

رغم أن رفض النظام للفدرالية واضح، فإن موقفه بشأن أشكال أخف من اللامركزية أكثر غموضاً. في أيلول/سبتمبر 2017، أشار وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، علناً إلى أن الرغبة الكردية "بشكل من أشكال الإدارة الذاتية ضمن حدود الجمهورية العربية السورية موضوع مفتوح للمفاوضات والنقاش".¹⁰⁰ إلا أن ذلك البيان يبقّي خارجاً عن الإطار العام، حيث تراجع بثينة شعبان، مستشارة الأسد، عنه في مقابلة لاحقة، مضيفة: "لا يمكن أن يكون هناك حوار، لا سمح الله، حول التقسيم أو اقتطاع جزء من البلاد، أو حول ما يسمونه الفدرالية".¹⁰¹

⁹³ انظر تقرير مجموعة الأزمات، خيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء وإحاطة مجموعة الأزمات، محاربة تنظيم الدولة الإسلامية: الطريق إلى الرقعة وما بعدها، مرجع سابق.

⁹⁴ على سبيل المثال، ورداً على سؤال من وسائل الإعلام الفرنسية حول الرقعة (التي كانت حينذاك تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية) في 9 كانون الثاني/يناير 2017، قال الأسد: "بالطبع إنها مهمة، طبقاً للدستور وطبقاً للقوانين، علينا أن نحرر كل شبر من الأراضي السورية. لا شك في ذلك. المسألة غير خاضعة للنقاش. لكن المسألة تتعلق بـ 'متى'، وتحديد أولوياتنا، وهذا أمر عسكري يرتبط بالتخطيط العسكري والأولويات العسكرية. لكن وطنياً، ليست هناك أولويات فكل شبر من سوريا هو أرض سورية وينبغي أن يكون خاضعاً لسيطرة الحكومة". انظر النص الكامل على الموقع <https://sana.sy/en/?p=97969>.

⁹⁵ كما قال الأسد في مقابلة في 31 أيار/مايو 2018 مع روسيا اليوم: "المشكلة الوحيدة المتبقية في سوريا هي قوات سوريا الديمقراطية. سنتعامل معها عبر خيارين: الخيار الأول، بدأنا الآن بفتح الأبواب أمام المفاوضات، لأن أغلبيةهم سوريون، ونفترض أنهم يحبون بلدهم، ولا يرغبون بأن يكونوا دمي في أيدي الأجانب... إذا لم يكن الأمر كذلك، سنلجأ إلى تحرير تلك المناطق بالقوة، ليس لدينا أي خيارات أخرى، مع الأميركيين أو بدون الأميركيين. النص الكامل متوافر على الموقع <https://sana.sy/en/?p=139186>.

⁹⁶ انظر، على سبيل المثال، مقابلة الأسد في 4 آذار/مارس 2017 مع فشيرينجي لست، ومقابله في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016 مع كوزموسكايا برافدا، ومقابله في 30 آذار/مارس 2016 مع ريانوفوستي. في حين يصف مسألة الفدرالية بأنها تقرر في النهاية من قبل الشعب ويموجب استفتاء دستوري، فإنه يوضح رفضه للمفهوم ويقول إن غالبية الشعب السوري، بما في ذلك الأكراد، يتفقون معه في ذلك. وكما شرح في مقابله في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016: "معظم الأكراد يريدون العيش في سورية موحدة، وفي ظل نظام مركزي، وليس في نظام فدرالي... قد يكون هناك مجموعات أخرى، وليس الأكراد فقط، يسعون إلى الفدرالية. لكن فكرة الفدرالية ليست طرحة عاماً في سوريا؛ ولا أعتقد أنها إذا طرحت للتصويت، سيقرها الشعب السوري".

⁹⁷ انظر مقابلة الأسد في 4 آذار/مارس 2017 مع فشيرينجي لست، مرجع سابق.

⁹⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأسد، دمشق، شباط/فبراير 2018.

⁹⁹ في حين أن مسؤولي وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يقولون بأن حقيقة أن الموظفين الحكوميين في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية ما زالوا يتلقون روايتهم من الحكومة المركزية تلعب دوراً في تمكين الحكم في الشمال الشرقي، فإنهم بشكل عام يقللون - حتى في مجالهم الخاصة - من أهمية تقديم دمشق للدعم العسكري (باستثناء التطورات المذكورة أعلاه في عفرين). المسؤولون السوريون من جهتهم يصفون الدعم العسكري الذي تقدمه دمشق بأنه محوري في تمكين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من إلحاق الهزيمة بالجهاديين وقوات المعارضة المسلحة قبل التدخل الأميركي في كوباني في العام 2014. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وحتى كانون الثاني/يناير 2018. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأسد، دمشق، شباط/فبراير 2018.

¹⁰⁰ انظر مقابلة المعلم في 25 أيلول/سبتمبر 2017 مع روسيا اليوم، www.youtube.com/watch?v=SSRQ82O8yBI.

¹⁰¹ كما كررت شعبان أن النظام "سيعمل على تحرير كل جزء من الجمهورية العربية السورية"، وحذرت من أن "ما حدث في العراق" - أي الرد العسكري للحكومة المركزية على الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017 على

تبقى تلك البيانات المجال مفتوحاً لمنطقة وسطى، على الأقل نظرياً: بين النظام المركزي للغاية لحكم الأسد قبل العام 2011 ورغبة وحدات حماية الشعب بنظام لامركزي إلى درجة يمكن القول إنها تمكّن الأقاليم من العمل ككيانات مستقلة تتمتع باستقلال بحكم الأمر الواقع عن العاصمة.¹⁰² لقد سار النظام بشكل حذر – ودون أية التزامات – على هوامش تلك المنطقة الوسطى؛ ففي آب/أغسطس 2011، أصدر قانوناً جديداً للإدارة المحلية، المرسوم التشريعي رقم 107، كجزء من رزمة من الإصلاحات الظاهرية التي قدمت قبل أن تتحول الانتفاضة إلى حرب. ورغم أن جزءاً كبيراً من محتواه الفعلي لم ينفذ، فإن المرسوم 107 جدير بالاهتمام من حيث تأكيده الكلامي على اللامركزية وعلى تفويض بعض المسؤوليات الإدارية للهيئات المحلية، ولو على الورق فقط وتحت سلطة المحافظين المعيّنين مركزياً.¹⁰³

لكن من الناحية العملية، فإن بنية النظام وطريقة عمله تشكل عقبات رئيسية أمام استكشاف حل وسط. لقد حكمت سوريا في ظل حافظ وبشار الأسد من خلال أجهزة مخابرات داخلية تتمتع بالسلطة والقدرة على التدخل في المسائل كبيرها وصغيرها، بما في ذلك ما يبدو أنه نواح روتينية في الإدارة اليومية. لا تمارس أجهزة المخابرات سلطة تفوق سلطة مؤسسات الدولة الأخرى (بما في ذلك الجهاز القضائي والشرطة) وحسب، بل إنها بالفعل تمارس السلطة على ومن خلال هذه المؤسسات، حيث تعمل داخل المؤسسات المدنية والعسكرية للدولة وبموازاتها. ويمكنها استخدام القانون كأداة، لكنها تتمتع بامتيازات العمل فوق القانون وخارجه. داخل النظام السوري، لا يجد من سلطتها سوى القصر الرئاسي نفسه، الجهة الوحيدة التي تخضع له جميعها، والذي يستخدم الصلاحيات المتقاطعة لهذه الأجهزة كوسيلة لتحقيق التوازن فيما بينها وجعلها تراقب بعضها بعضاً.¹⁰⁴ أدى مسار الحرب إلى تعقيد هذا النظام بطرق تزيد من تقييد سلطة مؤسسات الدولة الأخرى؛ حيث تلعب إيران وروسيا اليوم أدواراً مباشرة كمراكز قوى إضافية؛ وقد أصبحت مجموعة من الميليشيات المحلية والأجنبية تلعب أدواراً رئيسية على الأرض؛ وبت إشراف الرئاسة وقدرتها على السيطرة على هذه التنظيمات غير واضحة.

إن غياب سيادة القانون، وهو واقع سياسي يسبق الصراع وساهم في مفاقمته، يزيد من الحد من جدوى الإصلاح القانوني أو حتى الدستوري. إنه يبرز لخصوم النظام عدم إمكانية الركون إلى التزامات دمشق وتطميناتها، وأهمية المحافظة على القدرة العسكرية والتحالفات الخارجية لحماية نفسها. لقد أوضحت معالجة النظام لحالات الهدنة المحلية خلال الحرب هذه النقطة؛ ففي حين وافق على صفقات في بعض المناطق تسمح لقوات المعارضة بالاحتفاظ بدرجات متفاوتة من السيطرة المحلية، فإنه أحجم من ثم عن تنفيذ نواح رئيسية من تلك الاتفاقات، وفي بعض الحالات جدد تهديداته وهجماته من أجل تحسين الشروط (ودفعها نحو الاستسلام وإعادة فرض السيطرة الكاملة للنظام) حالما أصبح في وضع يمكنه من ذلك.¹⁰⁵

الاستقلال – "ينبغي أن يكون درساً لقوات سوريا الديمقراطية، ولجميع أولئك الذين يراهنون على أن الولايات المتحدة تستطيع دعمهم في تدمير [البلاد]". انظر مقابلة شعبان في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 مع الميادين، المتوفرة على الموقع https://www.youtube.com/watch?v=u8_F0Wn_KMU.

¹⁰² في حين أن النظام (قبل 2011 وطوال الحرب) فوض بعض الحكم ومسؤوليات تقديم الخدمات إلى المسؤولين المحليين، والوجهاء المحليين المتحالفين معه (منذ العام 2013) والمنظمات غير الحكومية التي يوافق عليها النظام، فإنه لم يفوض السلطة بحد ذاتها، محققاً بدرجة عالية من السيطرة المركزية على هؤلاء اللاعبين التابعين من خلال الأجهزة الأمنية وشبكات الأعمال التي أصبحت ميليشيات. للمزيد من التفاصيل، انظر Kheder Khaddour, "I, the Supreme", Carnegie Middle East Center, 22 March 2017.

¹⁰³ لمراجعة تحليل للقانون، وتنفيذه في المناطق التي يسيطر عليها النظام والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتداعياته المحتملة في المفاوضات السياسية، انظر Samer Araabi, "Syria's decentralization roadmap", Carnegie Endowment for International Peace, 23 March 2017. النص الكامل للقانون متوفر على الموقع www.discover-syria.com/news/12167. مسؤول سوري أقر بأن المرسوم 107 لم ينفذ بشكل فعلي، مشيراً إلى الحرب بوصفها العقبة الرئيسية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018.

¹⁰⁴ للمزيد حول حكم سوريا من قبل الأجهزة الأمنية، انظر Volker Perthes, *The Political Economy of Syria Under Asad* (London, 1995) و "Syria under Bashar al-Asad: modernisation and the limits of change", The International Institute for Strategic Studies, 2004 و Maen Tallaa, "The Syrian security services and the need for structural and functional change", Omran Center for Strategic Studies, 14 July 2016.

¹⁰⁵ لمراجعة أمثلة محددة في أحياء داخل وجوار دمشق، انظر Siege Watch: "Fifth Quarterly Report on Besieged Areas in Syria" (and subsequent quarterly reports), Pax and the Syria Institute, March 2017.

3. مجال ضيق للمفاوضات

يمكن اختصار الفجوة الأكثر أهمية بين موقفي وحدات حماية الشعب والنظام في القضية المحورية المتمثلة في القطاع الأمني: أي القوى التابعة لمن ستمارس السيطرة المحلية؟¹⁰⁶ في حين أن القضايا الأخرى مهمة وتصبح معالجتها، إلا أنها ثانوية.¹⁰⁷ تسعى وحدات حماية الشعب، على سبيل المثال، للحد من إظهار النظام لرموزه (بما في ذلك العلم السوري)، وممارسة نفوذه على تقديم الخدمات والجهاز البيروقراطي المدني، واستخدام مناهجه التعليمي في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية؛ رغم ذلك فإن وحدات حماية الشعب قبلت كل من هذه المسائل في بعض المناطق وبدرجات معينة.¹⁰⁸ وفي السياق نفسه، تسعى دمشق لاستعادة هذه المسائل عندما تستطيع ذلك، لكنها لا تعتبره كافياً لتلبية مطلبها بعودة سيادة الدولة.¹⁰⁹

في حين أن الأمن هو القضية المحورية، فإن كلا الطرفين يتعاملان معها على أنها لعبة صفرية بسبب غياب الثقة ومركزيتها بالنسبة للحكم. في جزئها الأكبر، فإن مناطق شمال شرق سوريا تقع إما تحت سيطرة النظام أو تحت سيطرة وحدات حماية الشعب وحلفائها في قوات سوريا الديمقراطية، ويفصل بينها حد داخلي بحكم الأمر الواقع. عند وجود استثناءات - خصوصاً في القامشلي - ليس هناك مشاركة في السلطة بقدر ما هو تقسيم لها إلى مناطق نفوذ جغرافية. على سبيل المثال، فإن الوجود الأمني للنظام في مركز مدينة القامشلي رمزي إلى حد بعيد، حيث يعرف الطرفان (والسكان المحليين) بأن وحدات حماية الشعب تتمتع بالهيمنة على المنطقة الأوسع، ما يحرم قوات النظام من القدرة على العمل المستقل. على العكس من ذلك، فإن النظام يمارس سيطرة حقيقية على مطار القامشلي؛ وأولئك الذين يخشون سلطته يتجنبون المنطقة.¹¹⁰

تشكل أهمية القطاع الأمني (والمقاربات الصفرية لمعالجته) أحد أكبر العوائق التي تحول دون إجراء محادثات بين وحدات حماية الشعب والنظام. تحدي آخر ذو صلة يتعلق بمحتوى وتوقيت المفاوضات. بعد قيام وحدات حماية الشعب ببسط سيطرتها على معظم النفط السوري والاستفادة من دعم أميركي كبير ولو مؤقت، فإنها تريد لمحادثاتها مع دمشق أن تتطور باتجاه مفاوضات جديّة حول المكونات الرئيسية لتسوية سياسية؛ وتسعى للحصول على مزيج من الضمانات الدستورية والخارجية، وخصوصاً الأميركية، لحماية نفسها من عدم وفاء النظام بالتزاماته؛ وتريد تجنب تبييد أي جزء من نفوذها على أشكال مؤقتة من الاتفاقات أو التعاون.¹¹¹

¹⁰⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، أيلول/سبتمبر 2017 - كانون الثاني/يناير 2018. كما لاحظنا أعلاه، فإن مسؤولاً رفيعاً في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وصف عودة أجهزة أمن النظام بوصفها "خطأ أحمر". أحد مستشاري الأسد شخص هدف وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي على أنه كونه الرأب في النظام (رغم أن وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي نفسها يتجنبان ذلك المصطلح)، وهو بالتالي غير مقبول لدمشق. وأبرز أهمية القطاع الأمني في ذلك السياق: "إذا تركنا الأكراد يمتلكون نظامهم الأمني الخاص، فإن ذلك يعني الكونغرس". وأشار إلى أن السماح لهم بالاحتفاظ بشرطة محلية قد يكون مقبولاً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018. في النظام السوري، تتمتع الشرطة المحلية بالحد الأدنى من السلطة، حيث تقزم دورها الأجهزة الأمنية.

¹⁰⁷ على حد تعبير محلل كردي مقرب من قيادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي: "لو كانت المسألة مجرد مسألة حقوق إثنية، لكانت معالجتها أسهل مع النظام. كان بوسعهم إعطائنا الحق في استخدام اللغة الكردية والتعليم بها [وأوجه أخرى للاعتراف بالشعب الكردي]، ولكن المسألة قد سويت. حتى أن النظام طرح هذا، وقال: 'ماذا تهتمون بتلك المجموعات الإثنية والدينية الأخرى؟' لكنها ليست قضية إثنية وحسب. إنها قضية ديمقراطية، وهو ما يصعب التوصل إلى تفاهم بشأنها مع دمشق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تموز/يوليو 2018. أحد مستشاري الأسد قال: "العاملون داخل أجهزة أمن الدولة [السورية] يعتقدون أنه ينبغي أن يتمتع الأكراد بحقوق لغوية كاملة. وهذا يشمل التعليم طالما ظل في إطار المنهج السوري الرسمي. كما يمكن للأحزاب السياسية الكردية السورية المشاركة في النظام السياسي. وهذا سيقطع في المحصلة اعتمادها على الميليشيات الكردية والمجموعات المسلحة من أجل التمكين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018. بالنظر إلى أن النظام السوري الحالي ينطوي على حكم الحزب الواحد، الاستبدادي المركزي للغاية لا تستطيع فيه حتى "أحزاب المعارضة" التي توافق عليها الدولة التناقص بشكل ذي معنى، فإن مثل تلك التنازلات أقل بكثير مما يصفه مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بأنه الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبلوا به.

¹⁰⁸ على سبيل المثال، تنتشر الأعلام السورية والملصقات التي تشيد بحكم الأسد في مناطق القامشلي التي، ورغم خضوعها رمزياً لسيطرة الحكومة، فهي عملياً تقع تحت السيطرة المحلية الكلية لوحدات حماية الشعب (انظر أعلاه). وحتى وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي طورا مؤسساتهما وخدماتهما الخاصة بموازاة تلك التي تقدمها الدولة، وسمح لبعض خدمات الدولة ومؤسساتها المدنية بالاستمرار بالعمل في [محافظة الحسكة] في كانتون الجزيرة، وهما يتفاوضان مع دمشق حول التعاون في إدارة توليد الكهرباء من سد الطبقة. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات، مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ومسؤولين محليين متحالفين معهم، شمال سوريا، أيلول/سبتمبر 2017 - تموز/يوليو 2018.

¹⁰⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأسد، دمشق، شباط/فبراير 2018.

¹¹⁰ ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع سكان محليين ومسؤولين أمنيين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 - تموز/يوليو 2018.

¹¹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، أيلول/سبتمبر 2017 - كانون الثاني/يناير 2018. تبرز نية وحدات حماية الشعب عدم تقديم تنازلات كبيرة (خصوصاً تلك التي

رغبات دمشق عكس ذلك تماماً؛ فمصلحتها تتمثل بعقد صفقات مؤقتة وتحقيق تعاون فوري، على سبيل المثال في مقاومة التدخل التركي وتقاسم عوائد النفط الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية. لكن النظام يرغب بتأجيل المفاوضات حول القضايا الجوهرية النهائية، لأنه يعتقد بأن وضعه مقارنة بوضع وحدات حماية الشعب سيتحسن بمرور الوقت – بفضل التقدم العسكري الذي يحرزه في مناطق أخرى وكذلك بسبب احتمال تراجع الدعم الأميركي والحماية التي تقدمها الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب.¹¹² رغبة ترامب المعلنة بانسحاب أميركي سريع – وما يبدو من تجاهل التذاعيات العسكرية والسياسية لمثل ذلك الانسحاب – تعزز تفضيل النظام لهذه المقاربة وتضعف الموقف التفاوضي لوحدة حماية الشعب.

لم تتمخض المحادثات الأولية بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي/قوات سوريا الديمقراطية من جهة والنظام من جهة أخرى سوى عن نتائج متواضعة وحسب. في 27 تموز/يوليو 2018، سافر وفد يمثل مجلس سوريا الديمقراطية، وهو المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية، إلى دمشق لإجراء نقاشات مع المسؤولين الحكوميين. في حين مثلت هذه الزيارة تنامياً في الاتصالات المباشرة بين الطرفين، فإن النقاش تركز على قطاع الخدمات وليس على الملفات السياسية والأمنية.¹¹³

اجتماع لاحق في آب/أغسطس تطرق إلى السياسة لكنه كشف عن اتساع الفجوة بين الطرفين، حيث طرحت دمشق تعديلات طفيفة على الإدارة المدنية المحلية في إطار الهيكلية الراهنة للنظام (بما في ذلك من خلال الانتخابات المحلية التي تحضر الحكومة لإجرائها في أيلول/سبتمبر في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية)، في حين استمرت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بالإصرار على المفاوضات على الدستور السوري ودرجة كبيرة من اللامركزية.¹¹⁴

من المرجح أن تتعثر المفاوضات حول ترتيب يحقق الحد الأدنى من مطالب وحدات حماية الشعب (بالحكم الذاتي المحلي) ومطالب دمشق (باستعادة سيادة الدولة وسلطة النظام) عندما تصل إلى القضية الجوهرية المتعلقة بالسيطرة الأمنية. دون مشاركة كبيرة من اللاعبين الخارجيين، وخصوصاً روسيا والولايات المتحدة، يبدو من غير المرجح أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق قابل للحياة يعالج القضايا الجوهرية المتعلقة بالسيطرة والحكم.

ب. كما في عفرين، فإن احتمال شن هجوم تركي ما زال قائماً

حتى لو تم التوصل إلى نوع من التسوية بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة ودمشق من جهة أخرى تؤدي إلى تحاشي هجوم للنظام في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من شمال غرب سوريا، فإنها قد لا تكون كافية لإقناع تركيا بالإحجام عن الهجوم. كما أشارت الأحداث في عفرين، فإن تركيا قد لا تقبل بعودة "الدولة السورية" كحصيلة كافية طالما احتفظت كوادرات وحدات حماية الشعب المدربة من قبل حزب العمال الكردستاني بقوتها على الأرض؛ ويمكن لتركيا أن تتخذ عملاً عسكرياً ضد وحدات حماية الشعب دون النظر إلى القوات الموالية للنظام، طالما لا تتخذ الولايات المتحدة ولا روسيا خطوات لردعها.

سيكون من الصعب عكسها) وإصرارها على الضمانات الخارجية "مشاكل الالتزامات ذات المصادقية" التي تعرفها عالمة السياسة الأميركية باربرا وولترز، بأنها *The Critical Barrier to Civil War Settlement*, *International Organization*, Summer 1997. ويظهر سجل النظام، والحوافز الموجودة في الحروب الأهلية بشكل عام، أنه لا يمكن الوثوق بأن دمشق ستلتزم بأي تسوية إذا مكنها التحول في ميزان القوى، وعندما يحدث ذلك، من الحصول على المزيد بالقوة. وبالتالي سيكون من المخاطرة بمكان أن توافق وحدات حماية الشعب على التنازل عن نفوذ كبير أو عن قدرات عسكرية، ما لم يكون الاتفاق مدعوماً بضمانات خارجية ذات مصداقية بأن عدم الالتزام (من قبل أي من الطرفين) سيعاقب بشدة.

¹¹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الأسد، دمشق، شباط/فبراير 2018.

¹¹³ الزيارة التي جرت في 27 تموز/يوليو تبعتها جولة من المحادثات المحلية على المستويات الدنيا ركزت على قطاع الخدمات في الطبقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وموقع سد مهم على نهر الفرات يولد الكهرباء التي تستخدم في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وتلك التي يسيطر عليها النظام أيضاً. تعثرت النقاشات حول مقاربة منسقة لاستبدال إحدى العنقات وتشغيل السد بعد رفض وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي طلب الحكومة السورية أن تكون قواتها الأمنية موجودة على السد، ظاهرياً لحماية موظفي الدولة الذين سيعملون هناك. يذكر أن المسؤولين السوريين سحبو ذلك الطلب خلال محادثات دمشق، ما فتح الباب أمام ترتيب مفيد للطرفين في الطبقة. مسؤولو وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يقولون إنهم سيستخدمون حصيلة تلك النقاشات ويتابعوا المحادثات كاختبار لصدق النظام. انظر إبراهيم حميدي، "دمشق والأكراد... وهم الرهان على موسكو وواشنطن"، *الشرق الأوسط*، 2 آب/أغسطس 2018. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، تموز/يوليو 2018.

¹¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، شمال سوريا، آب/أغسطس 2018. انظر أيضاً "Syrian Kurdish-led council visits Damascus for new talks: co-chair", Reuters, 13 August 2018.

بالنسبة لأنقرة، فإن تابعة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لقيادة وسيطرة حزب العمال الكردستاني يجعلها ضالعة في الهجمات داخل تركيا، ويجعلها هدفاً مشروعاً لعمليات "محرقة الإرهاب" التركية.¹¹⁵ في أحاديث مع مجموعة الأزمات، حدد المسؤولون في أنقرة طريقتين يمكن لوحدة حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من خلالها الخروج من مرمى القوات التركية: قطع العلاقات والاتصالات مع حزب العمال الكردستاني، أو إقناع حزب العمال الكردستاني بوقف تمرد المسلح في تركيا (وسحب قواته منها).¹¹⁶

من هيئت المبدأ، يمكن لصفقة بين دمشق ووحدات حماية الشعب أن توفر خياراً ثالثاً إذا تضمنت عودة لقوات النظام كافية لشل قدرة وحدات حماية الشعب على العمل على الحدود التركية.¹¹⁷ لكن حتى بموجب ذلك السيناريو، فإن غياب الثقة ما زال من الممكن أن يفسد التوصل إلى صفقة. وفر حافظ الأسد الملاذ والدعم لعبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني خلال الثمانينيات والتسعينيات، واستخدم التنظيم كأداة للضغط على تركيا في نزاعهما على الأرض والمياه؛ واستمرت هذه الممارسة إلى أن هددت تركيا النظام بالعمل العسكري عام 1998.¹¹⁸ بالنظر إلى استمرار العداء بين دمشق وأنقرة، فإن للأخيرة ما يبرر قلقها من أن صفقة جديدة بين وحدات حماية الشعب ودمشق يمكن أن تحول القوات المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني مرة أخرى إلى أداة يمكن للنظام السوري أن يستخدمها ضد جارتها.¹¹⁹ الدعم الروسي لصفقة بين وحدات حماية الشعب ودمشق قد يهدئ أنقرة، أو على الأقل يردعها؛ لكن، وكما بيّنا في القسم الثالث، فإن أولويات موسكو المتعارضة حول هذه القضية يجعل من الصعب التنبؤ بقرارها.

بإعلانه النصر في عفرين، أشار أردوغان إلى سلسلة من المدن التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب على الحدود بوصفها أهدافاً محتملة: "بعد هذا، سنتابع الآن إلى منبج، وعين العرب [كوباني] وتل أبيض، وراس العين والقامشلي، إلى أن تتم إزالة هذا الممر بشكل كامل".¹²⁰ قد تكون هذه الكلمات من قبيل التبرجح لا التعهد، لكن لغة اليوم الخطابية المبالغ بها قد تتحول إلى تهديد جدي غداً إذا سحبت الولايات المتحدة قواتها من شمال شرق سوريا في غياب ترتيب متفاوض عليه وقابل للحياة. في ذلك السيناريو، تبدو مدينتا منبج وتل أبيض ذات الأغلبية العربية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية ضعيفة على نحو خاص أمام هجوم تركي، بالنظر إلى أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأكيد أنقرة الكلامي على إنهاء سيطرة وحدات حماية الشعب على المناطق الكردية.¹²¹

¹¹⁵ كما اتهم تركيا حزب العمال الكردستاني باستعمال أسلحة ومقاتلين من المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب في سوريا في الهجمات في تركيا. وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي يرفضان هذه الاتهامات، وينكران أنهما شاركا في النشاط العسكري في تركيا ويصفان صراعهما مع أنقرة بأنه محتوى حصرياً داخل الحدود السورية. لا تستطيع مجموعة الأزمات تأكيد أو نفي ادعاءات أي من الطرفين، التي يزيد بها غموضاً قيام وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بنقل الكوادر بين سوريا وقواعدهما في جبال قنديل شمال العراق، وقيام حزب العمال الكردستاني بالشيء نفسه بين قنديل وتركيا. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أترك ومسؤولين في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، أنقرة وشمال سوريا، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 – تموز/يوليو 2018.

¹¹⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أترك، أنقرة، نيسان/أبريل 2015 – تموز/يوليو 2018. لكن هؤلاء المسؤولين يلاحظون أنه حتى لو لبت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي أحد هذين الشرطين، فإن رد القيادة التركية سيعتمد جزئياً على الحسابات السياسية الداخلية.

¹¹⁷ كما لاحظنا أعلاه، فإن تركيا لا تعتقد أن النظام قوي بما يكفي لتحقيق ذلك بمفرده، وتريد منع القوات الموالية للنظام والمدعومة إيرانياً من الاقتراب من حدودها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2018.

¹¹⁸ انظر Soner Cagaptay and Tyler Evens, "The end of Pax Adana", *Hürriyet Daily News*, 25 August 2012؛ و Mahmut Bali Aykan, "The Turkish-Syrian Crisis of October 1998: A Turkish View", *Middle East Policy*, vol. 6, no. 4 (June 1999).

¹¹⁹ كما لاحظنا أعلاه، فإن القيادة السورية تستمر بالنظر إلى أنقرة كخضم. كما أن دمشق تعترف بوحدات حماية الشعب كأداة محتملة يمكن استخدامها ضد تركيا، حتى وهي تلعب دورها المحتمل في معالجة الهواجس التركية. مستشار للأسد قال: "نحن نتعامل مع احتلالين – من قبل الولايات المتحدة وتركيا – والأكراد قوة طبيعية، أو مقاومة، ضد الاحتلال التركي. وفي الوقت نفسه، فإن من مصلحة تركيا أن تتم استعادة سيطرة الحكومة السورية في المنطقة، على الأقل لإحباط تطلعات حزب العمال الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2018.

¹²⁰ مقتبس من قبل رويترز، 19 آذار/مارس 2018.

¹²¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، نيسان/أبريل 2018. المسؤولون الأترك يشيرون في كثير من الأحيان إلى سيطرة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي على مناطق غير كردية بأنه أحد أكبر هواجسهم. انظر، على سبيل المثال، "Turkey will 'hand Manbij to Arab owners' after expelling YPG: Erdoğan", *Hürriyet Daily News*, 6 February 2018. في حين أن الخصومة الإثنية موضوع فعال للنقاش، من الصعب تحديد مدى كونها أولوية فعلية. في العديد من الحالات، يمكن النظر إلى تركيز أنقرة على منبج في سياق الوجود التركي في مناطق درع الفرات المجاورة ورفض سيطرة وحدات حماية الشعب غرب الفرات؛ وتكمن أهمية تل أبيض في احتمال التقدم التركي عبر المدينة (نحو الرقة) لفصل كوباني والمناطق المجاورة لها في النهاية عن المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب في شمال سوريا.

V. تحاشي وقوع حرب جديدة

يمكن لانسحاب أميركي متسرع أن يشعل صراعاً عنيفاً على شمال شرق سوريا. ومن المرجح أن يشكل القتال هناك فرصة للجهاديين الباقين الساعين إلى العودة، بينما يشكل خطراً على جميع المعنيين الآخرين – بسبب التهديد الجهادي لكن أيضاً بسبب المخاطر الكامنة في العنف المتصاعد بين قوى متنافسة. تتمثل أفضل فرصة لتحاشي مثل هذه الحصيلة في ترتيبات متفاوض عليها ومقبولة لكل من دمشق، و وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وأنقرة قبل خروج الولايات المتحدة، وأن تكون واشنطن وموسكو ضامنتي هذه الترتيبات.

أ. خط مسار إلى الأمام

يمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، أن تتخذ الخطوة الأولى. ينبغي على إدارة ترامب أن تطبق ملاحظات الرئيس (وانعدام اليقين الذي نجم عنها) بشكل بناء، من خلال تغيير سياستها في شمال سوريا استناداً إلى مجموعة من الدعامات المعبر عنها بوضوح. ينبغي على الولايات المتحدة أن تعلن أنها:

□ ملتزمة بسلامة الأراضي السورية، وأن وجودها العسكري في شمال شرق البلاد إجراء مؤقت يهدف فقط إلى تحقيق الاستقرار ومنع عودة الجهاديين. لن تستخدم القوات الأميركية في سوريا ضد إيران أو روسيا، وستوجه نيرانها على القوات الموالية للنظام فقط في حالات الدفاع عن النفس (بالنسبة للقوات الأميركية والقوات الشريكة لها). لا تريد الولايات المتحدة أن تشهد تحول شمال شرق سوريا إلى مسرح للمواجهة مع إيران.

□ الولايات المتحدة ملتزمة بإنهاء وجودها العسكري في سوريا، وستبدأ بتنفيذ ذلك مع استقرار الظروف. وهي مستعدة للشروع في سحب القوات عند الحصول على ترتيب متفاوض عليه ومقبول لدى كل من قوات سوريا الديمقراطية ودمشق وموسكو وأنقرة يعالج القضايا الرئيسية المتعلقة بالسيطرة والحكم بعد انسحابها. يكون انسحاب القوات الأميركية وإزالة الضمانات الأمنية من ثم تدريجياً ومشروطاً، بموجب تنفيذ ذلك الاتفاق.

□ من خلال انخراطها في شمال شرق سوريا، تقوم الولايات المتحدة بتشجيع وتمكين الحكم المحلي القادر بما يكفي والممثل لجميع السكان للحصول على مشاركة محلية واسعة (وبالتالي يكون في موقع أفضل للسمود في وجه حملات زعزعة الاستقرار). ولتحقيق ذلك الهدف، ستعمل الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، وقوات سوريا الديمقراطية، ومجالس الحكم المدني والمجمعات المحلية لتحديد عملية واضحة لنقل سلطة صنع القرار في الحكم المحلي من بنية سلطة كوادر وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي إلى المجالس المدنية التي يكون في عضويتها وقيادتها سكان أكفأ وبشكل يعكس تنوع مناطقهم. وستجعل الولايات المتحدة (والحلفاء الذين يمررون المساعدات عبر البرامج المدعومة أميركياً) منح جزء كبير من دعمها لتحقيق الاستقرار مشروطاً بتنفيذ عملية التمكين المحلي هذه.

وسيكون دور روسيا جوهرياً، حيث إن قواتها العسكرية في سوريا وتحالفها مع دمشق يضعانها إلى جانب الولايات المتحدة كضامن قادر على التأثير على القيادة السورية ومعالجة هواجسها أيضاً. من خلال المساعدة على التفاوض على مثل هذه التسوية وضماتها، يمكن لموسكو أن تتجنب صراعاً في الشمال السوري يشارك فيه الجميع وقد يكون مكلفاً ومزعزعاً للاستقرار، بينما تعزز مكانتها الدولية وتؤسس أداة (وزخماً) نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

دمشق وطهران، من جهتهما، ينبغي أن تقاوما إجراء استعمال القوة العسكرية أو الوكلاء المتمردين للضغط على الولايات المتحدة للانسحاب. من المرجح أن تحدث هذه الهجمات أثراً عكسياً بتقوية الأصوات المتشددة في واشنطن و/أو دفع الولايات المتحدة إلى تصعيد مضاد. إن إجراء مفاوضات على الأسس المطروحة هنا يوفر احتمالات أفضل لتحقيق انسحاب نهائي للقوات الأميركية وبمخاطرة وكلفة أقل.

أعضاء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وخصوصاً دول الخليج والدول الأوروبية، ينبغي أن يستمروا بزيادة دعمهم لمهمة تحقيق الاستقرار. إن تعزيز استثماراتهم في نزع الألغام، والصحة، والتعليم واستعادة الخدمات الأساسية في المناطق التي انتزعتها قوات سوريا الديمقراطية من تنظيم الدولة سيحافظ على حياة الناس ويحسن حياة كثيرين. كما قد يبين أن ذلك عامل حاسم في إقناع ترامب بأن حلفاء واشنطن سينتقمون الأعباء بشكل يضمن ألا يختطف مستقبل شمال شرق سوريا بتجدد الحرب أو من قبل الجهاديين المتوارين حالياً. كما ينبغي على هذه الدول المانحة أن تنسق مع واشنطن وبين بعضها بعضاً لتعريف وتنفيذ الشروط الموصوفة أعلاه.

إن قراراً أميركياً بجعل الانسحاب مشروطاً بتحقيق ترتيب مقبول لجميع الأطراف وتنفيذه يمكن أن يغري وحدات حماية الشعب بالمماثلة في التوصل إلى مثل ذلك الترتيب، وفي محاولة لتمديد الحماية الأميركية دون تقديم التنازلات التي يتطلبها مثل ذلك الترتيب. سيكون ذلك خطأ؛ وعلى وحدات حماية الشعب أن تدرك أن لصبر البيت الأبيض حدوداً وأن تتجنب تقديم ذريعة لواشنطن للعودة إلى انسحاب سريع وغير مشروط.

في هذه الأثناء، ينبغي على قوات سوريا الديمقراطية (وقيادتها في وحدات حماية الشعب) إنهاء عمليات التجنيد الإجباري التي تغذي، خصوصاً في المناطق ذات الأغلبية العربية، المظالم المحلية ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار.

ب. المكونات المحتملة لترتيب مقبول لجميع الأطراف في شمال شرق سوريا

يمكن لتنفيذ ترتيب متفاوض عليه للحد من مخاطر اندلاع صراع عنيف في شمال شرق سوريا أن يتطلب في المحصلة تحقيق التقدم على مسارين محددتين: بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي (إضافة إلى المكونات المتحالفة معها في قوات سوريا الديمقراطية) ودمشق، وبين الأوجالانيين (وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي و/أو حزب العمال الكردستاني) وأنقرة.

ينبغي للصفقة بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة ودمشق من جهة أخرى أن تركز على اللامركزية في إطار الدولة السورية. وستحسن احتمالات المحافظة على هذا الترتيب بشكل كبير إذا وافقت الولايات المتحدة وروسيا على أن تكونا راعيتين رسميتين أو غير رسميتين لهذا الترتيب، الذي يمكن أن يشمل:

- استعادة علم الدولة والمؤسسات المدنية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتحديد الصلاحيات بين دمشق والحكومات المحلية. يمكن للمرسم 107 أن يشكل نقطة بداية، لكنه سيتطلب تعديلات (مثل نقل السلطة من المحافظين المعيّنين مركزياً إلى مؤسسات منتخبة محلياً).
- استعادة سيطرة الدولة على الحدود الدولية، من خلال نشر حرس حدود وطواقم على المعابر تحت سيطرة دمشق.
- الإدماج الرسمي للبنى العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية والأجهزة الأمنية المحلية المتحالفة معها في إطار الدولة السورية، ربما تحت عنوان الحرس الوطني أو قوات الأمن الداخلي. وتكون هذه الأجهزة تحت سيادة دمشق، لكن تحتفظ بيهيكليات القيادة والسيطرة الحالية داخل شمال شرق سوريا. ومقابل إدماج هذه الهيكليات في الدولة، تلتزم دمشق بالامتناع عن نشر أجهزة المخابرات الداخلية للنظام ووحدات الجيش الأخرى والميليشيات في هذه المناطق.
- تقاسم العائدات من استخراج النفط والغاز. مثالياً، سيتم توزيع العائدات بين المحافظات السورية بالتناسب مع عدد سكانها (وكجزء من حل سياسي لكل سوريا).¹²² في الحد الأدنى، ينبغي تقاسم العائدات بين سلطات الحكم المحلي (في المناطق الواقعة حالياً تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية) ودمشق، بشكل يعكس التوازن بين السيطرة المحلية للأولى (طبقاً للترتيبات الأمنية اللامركزية الموصوفة أعلاه) وقدرة دمشق على تكرير النفط والوصول إلى الأسواق الخارجية.

ينبغي أن تكون روسيا والولايات المتحدة ضامنتي الاتفاق بحكم الأمر الواقع، ما يمكن كلا الطرفين السوريين من التغلب على تدني منسوب الثقة بينهما. إن احتمال قيام موسكو أو واشنطن بالرد على أي انتهاك للاتفاق من شأنه أن يوفر بعض التطمينات للأطراف.

وبشكل منفصل، ينبغي على الولايات المتحدة وروسيا أن تشجعا مصالحة تدريجية بين الأوجالانيين (وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني) وأنقرة. تبدو احتمالات تحقيق اختراق في الوقت الراهن قاتمة، لكن يمكن لواشنطن أن تساعد في تحسينها بتشجيع حليفها وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بالتفكير جدياً بأن ثمة قراراً محورياً يلوح في الأفق يتعلق بمستقبلهما.

كما جادلت مجموعة الأزمات من قبل، فإنه سيكون من الصعب على وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الاحتفاظ بدورهما المهيمن في شمال شرق سوريا وبارتباطهما الوثيق بحزب العمال الكردستاني في الوقت الذي يستمر فيه الأخير بتمرده المسلح ضد الدولة التركية. لقد مكنت الحماية الأميركية لوحدات

¹²² لمراجعة نقاش إضافي حول هذه النقطة، انظر Jihad Yazigi, "No going back: why decentralization is the future for Syria", European Council on Foreign Relations, September 2016.

حماية الشعب من المحافظة على هذا الوضع في الوقت الراهن، لكن وقائع القوة العسكرية التركية وضرورات واشنطن الاستراتيجية في المحافظة على تحالفها مع أنقرة تشير إلى أنه من الصعب استمرار هذا الوضع.

من أجل تقليص المخاطرة بمعركة مكلفة من شأنها أن تعرض للخطر كل ما بنته وحدات حماية الشعب في سوريا، عليها النظر في ترتيب الأولويات في هذه الأوجه الثلاثة للنشاط الأوجالي (احتفاظها بموطئ قدم في شمال شرق سوريا؛ علاقاتها بحزب العمال الكردستاني؛ والمواجهة الحالية مع الدولة التركية). في حال حدوث انسحاب أميركي على وجه الخصوص، فإن محاولة الاحتفاظ بهذه الأوجه الثلاثة تحمل مخاطرة عالية.

لكن السعي لتحقيق اثنين منها قد يكون ممكناً. إذا كانت وحدات حماية الشعب مستعدة للخضوع لسيطرة دمشق في شمال شرق سوريا، فخطر الهجوم التركي سيختفي حتى لو استمرت هجمات حزب العمال الكردستاني والصلة بين وحدات حماية الشعب والحزب. احتمال آخر يتمثل في أن توسع وحدات حماية الشعب أن تحاول الاحتفاظ بدور قيادي في الشمال الشرقي بينما تقلص خطر حدوث هجوم تركي إما بقطع علاقاتها بحزب العمال الكردستاني (بما في ذلك وضع حد لمرور الكوادر بين سوريا وتديل) أو إقناع حزب العمال الكردستاني نفسه بوقف هجماته في تركيا.

لن يكون أي من هذه الخطوات سهلاً أو خالياً من المشاكل؛ حيث إن من شأن السماح لدمشق بفرض سيطرتها أن يكلف وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي/قوات سوريا الديمقراطية في النهاية الحكم الذاتي الذي حققته، وقد لا يكون كافياً لردع هجوم تركي إذا أوقفت موسكو مساعدتها. رغم ذلك، إذا نجحت المحاولة، فإنها قد تسمح لوحدات حماية الشعب بالاحتفاظ ببعض المكاسب، ولو توقف ذلك على موافقة دمشق وداعميها. على نحو مماثل، فإن قيام وحدات حماية الشعب بقطع علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني سيكون معقداً جداً، بالنظر إلى عمق العلاقات التنظيمية والشخصية والأيدولوجية، وصعوبة إثبات أن هذه العلاقات قد قطعت. كما أن اتخاذ حزب العمال الكردستاني لقرار بوقف تمرد المسلح في تركيا يبدو غير مقبول لقادة الحزب وكوادره ما لم يأتي مصحوباً بخطوات مقابلة من أنقرة تظهر أن الأولويات العامة لسكان تركيا من الأكراد (بما في ذلك الاعتراف الرسمي بحقوقهم الثقافية) ومطلب حزب العمال الكردستاني باللامركزية ستتم معالجتها على طاولة المفاوضات ومن خلال العملية السياسية التركية. يصعب تخيل ذلك في الظروف السياسية الراهنة في تركيا، رغم أنه يمكن للقيادة التركية أن تشجع خطوات ذات فائدة مشتركة بأن توضح بأنها مستعدة للرد الإيجابي على قطع العلاقات بين وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني أو وقف هجمات الحزب، ومتابعة ذلك بسرعة حالما بدأت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي و/أو حزب العمال الكردستاني بتنفيذ أي من هذه الخطوات.

لقد اكتسبت الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً على قادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من وجودها و ضماناتها الأمنية، ومن الثقة والعلاقات التي بنتها من خلال التعاون الوثيق في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ينبغي على واشنطن أن تستخدم ذلك النفوذ لدفع وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لمواجهة هذا القرار الصعب. واعتماداً على المسار الذي تختاره وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، يمكن أن تلعب الولايات المتحدة دوراً هاماً في التوسط مع أنقرة وفي مساعدة كلا الطرفين على التغلب على غياب الثقة المتبادل.

V. الخلاصة

لن يكون من السهل وضع التوصيات الواردة هنا موضع التنفيذ. إنها تطلب من الجهات الفاعلة في شمال شرق سوريا النهوض من خمولها السياسي الراهن (وفي بعض الحالات خمولها العسكري)، في بيئة عنيفة وتنافسية وشديدة التعقيد. لكن إذا لم يفعلوا ذلك، فقد تكون البدائل قائمة. لقد غيرت الحرب السورية – وحملة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً في الشمال الشرقي على نحو خاص – بشكل جذري النسيج الاجتماعي والجغرافيا السياسية للمنطقة، بينما أثارت التوترات المحلية عبر الحدود وعلى خطوط تماس قديمة وجديدة. لا ينبغي لأحد أن يسلم نفسه للوهم القائل بأن النزاعات الموصوفة أعلاه ستسوي نفسها بنفسها، أو أن أثمان محاولة تسويتها بالقوة يمكن التنبؤ بها على نحو آمن، ناهيك عن احتوائها أو استيعابها.

ثمة إمكانية حقيقية لحدوث انفجار في العنف في شمال شرق سوريا. والفرصة الوحيدة لنزع فتيل هذا الانفجار تكمن في التفاوض على ترتيبات مقبولة من جميع الأطراف قبل الانسحاب الأميركي.

بروكسل/أنقرة/واشنطن، 5 أيلول/سبتمبر 2018

الملحق آ: خريطة المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية



الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسويتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلستينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وبانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمُبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتونغ، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

أيلول/سبتمبر 2018

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018.

North Africa

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Alexander Downer
Former Minister of Foreign Affairs and High Commissioner to the United Kingdom of Australia

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel
Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group

Hu Shuli
Editor-in-chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ramtame Lamamra
Former Minister of Foreign Affairs of Algeria; Former Commissioner for Peace and Security, African Union

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Alexander Soros
Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(5) Anonymous	Stephen Robert
Shearman & Sterling LLP	Scott Bessent	Luděk Sekyra
Statoil (U.K.) Ltd.	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros
White & Case LLP	Herman De Bode	Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
Anonymous	(3) Anonymous	Faisal Khan
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	Cleopatra Kitt
Atlas Copco AB	Stanley Bergman & Edward	Michael & Jackie Lambert
Chevron	Bergman	Samantha Lasry
Edelman UK	David & Katherine Bradley	Leslie Lishon
Eni	Eric Christiansen	Malcolm Hewitt Wiener
HSBC Holdings Plc	Sam Englehardt	Foundation
MetLife	The Edelman Family Foundation	The New York Community Trust –
Noble Energy	Seth & Jane Ginns	Lise Strickler & Mark Gallogly
RBC Capital Markets	Ronald Glickman	Charitable Fund
Shell	David Harding	The Nommontu Foundation
	Geoffrey R. Hoguet &	Brian Paes-Braga
	Ana Luisa Ponti	Kerry Propper
	Geoffrey Hsu	Duco Sickinghe
	David Jannetti	Nina K. Solarz
		Clayton E. Swisher
		Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger	Lindsay Iversen	Nidhi Sinha
Tripp Callan	Azim Jamal	Chloe Squires
Kivanc Cubukcu	Arohi Jain	Leeanne Su
Matthew Devlin	Christopher Louney	Bobbi Thomason
Victoria Ergolavou	Matthew Magenheim	AJ Twombly
Noa Gafni	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Christina Bache	Megan McGill	Annie Verderosa
Lynda Hammes	Hamesh Mehta	Zachary Watling
Jason Hesse	Tara Opalinski	Grant Webster
Dali ten Hove	Perfecto Sanchez	

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Jorge Castañeda Joaquim Alberto Chissano Victor Chu	Jessica T. Mathews Miklós Németh Christine Ockrent
George Mitchell Chairman Emeritus	Mong Joon Chung Sheila Coronel	Timothy Ong Roza Otunbayeva
Gareth Evans President Emeritus	Pat Cox Gianfranco Dell'Alba	Olara Otunnu Lord (Christopher) Patten
Kenneth Adelman Adnan Abu-Odeh HRH Prince Turki al-Faisal	Jacques Delors Alain Destexhe Mou-Shih Ding Uffe Ellemann-Jensen	Surin Pitsuwan Fidel V. Ramos Olympia Snowe Javier Solana
Celso Amorim Óscar Arias Richard Armitage Diego Arria Zainab Bangura Nahum Barnea Kim Beazley Shlomo Ben-Ami Christoph Bertram Lakhdar Brahimi Kim Campbell	Stanley Fischer Carla Hills Swanee Hunt Wolfgang Ischinger Wim Kok Aleksander Kwasniewski Ricardo Lagos Joanne Leedom-Ackerman Todung Mulya Lubis Graça Machel	